

سَيْرُ الْقَافِلَةِ

لِتَأْدِيَةِ

صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بابرعبدالله بن محمد الحميدي الأشعري

حفظه الله ونعمه

سلسلة

من شعار أهل الحديث

دراسة أثرية منهجية علمية في جواز صلاة الفريضة على الرأجلة في السفر والحضر
عند الحاجة والضرورة في الخوف في الحرب، أو من اللصوص في الطريق، أو من القتل،
أو الخوف الذي ينزوله يحصل له الضرر في الغالب، أو الخوف من خروج وقت الصلاة، أو
وجود المطر، أو الوحل، أو ازدحام السيارات في الطريق، أو أن يريد الوصول إلى عمله في
الوقت المناسب، أو بموعد للعلاج، أو غير ذلك من الضرورات والحاجات في هذه الحياة
التي تُفْرَحُ وتُيسر على المسلم في سفره وحضره، والله ولي التوفيق.

سِرِّ الْقَافِلَةِ

لِتَأْدِيَةِ

صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّأجَلَةِ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣



التويتر: ahel_alhadeeth@
البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سَيْرُ الْقَافِلَةِ

لِتَأْدِيَةِ

صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

تَأْلِيفُ

الشیخ العلامة الحدیث

فؤادی بن عبد اللہ بن محمد الحمیدی الأشرفی

حفظہ اللہ تعالیٰ

سلسلة

من شعار أهل الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

قَالَ الْإِمَامُ شَيْخُنَا ابْنُ عُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (ج ٤ ص ١٥٩):
الرَّجُلُ إِذَا خَالَفَكَ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ عِنْدَهُ؛ لَا بِمُقْتَضَى الْعِنَادِ يَنْبَغِي أَنْ تَزِدَادَ مَحَبَّةً
لَهُ! اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ رحمته الله قَالَ: (أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ،
وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا مَا لَهُمْ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ
أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ١٩)، وَالذَّارِقُطِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ٧٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي
«التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٢٣).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِضَّةُ نَادِرَةٌ

فَتَاوَى

الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي تَحْرِيمِ مُعَادَاةِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ

سُئِلَ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَبْ أَنْ رَجُلًا خَالَفَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ هَلْ يُبْغَضُ هَذَا الشَّخْصُ فِي اللَّهِ، وَهَلْ تُشْنُ عَلَيْهِ الْهَجَمَاتُ؟!

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا، أَبَدًا. لَوْ خَالَفَ الْإِنْسَانُ جُمُهُورَ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى الصَّوَابِ بِقَوْلِهِ فِيهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَعْتَفَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَى نَفُوسُ النَّاسِ دُونَهُ أَبَدًا، بَلْ يُنَاقَشُ هَذَا الرَّجُلُ وَيَتَّصَلُ بِهِ؛ كَمَنْ مِنْ مَسْأَلَةٍ غَرِيبَةٍ عَلَى أَفْهَامِ النَّاسِ، وَيَظُنُّونَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِيهَا مُحَقَّقٌ، فَإِذَا بُحِثَ الْمَوْضُوعُ، وَجِدَ أَنَّ لِقَوْلِ هَذَا الرَّجُلِ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَا يَحْمِلُ النُّفُوسَ الْعَادِلَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِمَا قَالَ بِهِ وَاتَّبَاعِهِ!.

* صَحِيحٌ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَعَ الْجُمُهُورِ هَذَا الْغَالِبِ، لَكِنْ لَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ الصَّوَابَ قَطْعًا مَعَ الْجُمُهُورِ؛ فَدَى يَكُونُ الدَّلِيلُ الْمُخَالَفُ لِلْجُمُهُورِ حَقًّا، وَمَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ فِيهَا إِجْمَاعٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُتَكْرَرُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَلَا تَوْعَرُ الصُّدُورَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْتَابُ، بَلْ يُتَّصَلُ بِهِ وَيُبْحَثُ مَعَهُ، وَيُنَاقَشُ مَنَاقِشَةً يَرَادُ بِهَا الْحَقُّ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القَمَرُ: ١٧]، كُلُّ

مَنْ أَرَادَ الْحَقَّ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ»: «مَنْ
تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ لِلْهُدَى مِنْهُ، تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الْحَقِّ»^(١). اهـ



(١) انظر: «كِتَابُ إِلَى مَتَى الْخِلَافُ» (ص ٤٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لُؤْلُؤَةٌ نَادِرَةٌ

فَتْوَى

الإمام أحمد رحمته على جواز

صلاة الفريضة على الراحلة للحاجة

نَقَلَ مُهَنَّأُ بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ رحمته فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٣٥)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:

جَوَازُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، إِنْ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ النَّزُولُ).

* وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ، أَوْ غَيْرِهِ إِنْ شَقَّ عَلَيْهِ النَّزُولُ عَنِ

الرَّاحِلَةِ، الصَّلَاةُ عَلَيْهَا الْفَرِيضَةُ، وَذَلِكَ لِمَكَانِ الْمَشَقَّةِ.^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى فِي «الْمَسَائِلِ» لِمُهَنَّأُ (ص ٢٣٦): (أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ

الصَّلَاةُ مُطْلَقًا)^(٢)؛ يَعْنِي: صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ.

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ رحمته فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٩٢): (وَسُئِلَ -يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ-

عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، قَالَ: يُصَلِّي عَلَيْهَا إِذَا خَافَ عَلَى ثِيَابِهِ).

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٣٢٦)، وَ«شَرَحَ الْعُمْدَةَ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَ«الْفُرُوعَ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ١ ص ٣٧٧)، وَ«الْإِنْصَافَ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ٢ ص ٣١٢)، وَ«الْمُبْدِعَ» لِأَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٢ ص ١٠٤).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٣٢٦)، وَ«شَرَحَ الْعُمْدَةَ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَ«الْفُرُوعَ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ١ ص ٣٧٧)، وَ«الْإِنْصَافَ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ٢ ص ٣١٢).

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٩٢): (سَأَلْتُ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَى وُضُوءٍ، وَهُوَ فِي الثَّلْجِ كَيْفَ يُصَلِّي؟، قَالَ: يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ).

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٩٢): (وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: الرَّجُلُ يَخْوُضُ الطِّينَ فِي السَّفَرِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ؛ إِلَّا عَلَى رَاحِلَتِهِ؟، قَالَ: يُومِئُ بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ).

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٩٤): (وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُونَ فِي السَّفَرِ، وَقَدْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ شَدِيدٌ، يُصَلُّونَ عَلَى دَوَابِّهِمْ؟ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ ثَلْجٌ وَمَطَرٌ صَلَّوْا عَلَى دَوَابِّهِمْ).

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ١١٨): (وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَمُطِرَتِ السَّمَاءُ، وَالْأَرْضُ مُبْتَلَّةٌ، هَلْ يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ عَلَى الدَّابَّةِ؟، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ، فَعَلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، صَلَّى الْفَرِيضَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

فَنَوَى

شَيْخُنَا الْعَلَامَةَ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله

فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي السِّيَارَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ

قَالَ شَيْخُنَا الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (ج ٧ ص ٣٠٤): (مَسْأَلَةٌ: لَوْ خَشِيَ خُرُوجَ وَقْتِ الْعِشَاءِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الطَّرِيقِ، فَيَنْزِلُ وَيُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ النَّزُولُ لِلصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّيَ وَلَوْ عَلَى السِّيَارَةِ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا يَكُونُ السَّيْرُ ضَعِيفًا لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَصِلَ مَعَهُ إِلَى مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْزِلَ وَيُصَلِّيَ، لِأَنَّ السَّيْرَ غَيْرَ وَاقِفٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا اضْطَرَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي السِّيَارَةِ فَلْيُصَلِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم صَلَّى عَلَى رَاحِلَتِهِ^(١) فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ حِينَمَا كَانَتِ السَّمَاءُ تُمْطِرُ، وَالْأَرْضُ تَسِيلُ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُمْكِنُهُ مِنَ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ). اهـ

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ لغيره.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ١٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ»؛ فِي «الصَّلَاةِ»، بَابُ: «مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ» (٤١١) عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ رضي الله عنه.
وَقَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «الْحُلَاصَةِ» (٢٨٣): إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

شَيْخِنَا الْعَلَامَةَ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله

فِي سُقُوطِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ

لِلْمُسْلِمِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضِ، وَصَلَاةِ النَّفْلِ فِي

السَّفَرِ وَالْحَضَرِ

قَالَ شَيْخُنَا الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ

مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ٤٦)؛ مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ تَنْفُلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ: (فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى

أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَنَفِّلِ أَنْ يَصْرِفَ النَّاقَةَ حِينَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَنَّهُ لَا

حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ الصَّلَاةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، وَهَذَا هُوَ

الْقَوْلُ الرَّاجِحُ؛ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ، ...

فَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ يَسْقُطُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ؛ بَلْ يَسْقُطُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ حَتَّى

فِي الْفَرَايِضِ؛ كَمَا لَوْ لَحِقَهُ عَدُوٌّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البَقَرَةُ:

٢٣٩] يَعْني: إِلَى الْقِبْلَةِ وَإِلَى غَيْرِهَا). اهـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخُلُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَخْذِ بِالرُّخْصِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الدِّينِ

اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الرُّخْصَةُ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَتَعَرَّضَ بِإِيجَازٍ لِبَيَانِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، إِذْ مَا مِنْ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا وَرُوحَ التَّيْسِيرِ، وَرَفَعَ الْحَرَجِ، وَجَانِبِ الرُّخْصَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاضْحٍ فِيهَا لِمَا ثَبَتَ أَمْرُ: «الرُّخْصَةُ»، وَ«رَفَعَ الْحَرَجِ»، وَ«التَّيْسِيرِ» فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المَائِدَةُ: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البَقَرَةُ:

. [٢٨٦].

(١) وَلَوْ ذَهَبَتْ أَسْتَعْرَضُ كُلَّ أَبْوَابِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَرَأَيْنَا ذَلِكَ بَارِزًا جَلِيًّا، وَهَذَا مِنْ تَيْسِيرِ الدِّينِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَأَنْظُرْ: «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَفِيِّ (ج ٤ ص ٢٠٥ و ٢٠٦)، وَ«قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلْعَزَّزِيِّ عَبْدِ السَّلَامِ (ج ٢ ص ٥

و ٧)، وَ«شَرْحُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ» لِلزَّرْقَانِيِّ (ص ١٥٩).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الْأَعْرَافُ:

. [١٥٧]

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ؛

كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ).^(١)

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ؛ كَمَا

يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ، أَوْ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ

تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ).^(٢)

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٥٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ٣٢٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٦ ص ٢٧٦)، وَأَبُو الْجَهْمِ فِي «جُرْئِهِ» (ص ٥٥)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١٢ ص ٢٧٨)، وَالْوَالِحِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ الْوَسِيطِ» (ج ١ ص ٢٧٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٩٠ - كَشْفُ الْأَسْتَارِ).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ١٠٧ و ١١٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٠٠)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٣٩٨)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ٢٥٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٤٦٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٥٠)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢١)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٣ ص ١٠٤٠)، وَالْكَالْبَادِيُّ فِي «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» تَعْلِيقًا (ص ٣٢٠)، وَابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤٠)، وَ(٣٥٦٨)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَابْنُ الْمُقْرِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ٣٨٦)، وَالْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٣٤٥)، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٧٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٥٣٠٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٣ ص ٥٤٣).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُقْبَلَ رُخْصُهُ؛ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ).^(١)

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ؛ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَيَاسِيرُهُ).^(٢)

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته الله هَذِهِ الْأَثَارَ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ١ ص ٥٠٨)؛ تَحْتَ: بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَأُورِدَهُ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته الله فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٣ ص ٤٦٢)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٦٥٢٢)، وَ(٦٥٢٣)، وَفِي «الْأَدَابِ» (١٩٠)، وَ(١٩١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠ ص ١٠٣)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٤ ص ٢٠٧)، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٧٩)، وَمُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥١٠ - إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ طَاهِرٍ فِي كَلَامِهِ عَلَى: «أَحَادِيثِ الشُّهَابِ»؛ كَمَا فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٧٢ و ٧٣).

وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته الله فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ١ ص ٥١٠): هَذَا إِسْنَادٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٨٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْأَدَابِ» (ص ٢٢٧)، وَمُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٠٩ - إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ رحمته الله فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ١ ص ٥٠٩): هَذَا إِسْنَادٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

* وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ رُحْصَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْأُمَّةِ.

وَعَنْ مَسْرُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحْصُهُ؛ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى

عَزَائِمُهُ).^(١)

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْآدَابِ» (ص ٢٢٦): بَابُ الْأَخْذِ بِالرُّحْصِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَيَاسِيرُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ

تُطَاعَ عَزَائِمُهُ).^(٢)

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِذَا تَنَارَعَكَ أَمْرَانِ، فَاحْمِلِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى

أَيْسَرِهِمَا).^(٣)

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ وَالْإِثْمِ عَنْ مُخَالَفَةِ التَّكَالِيفِ، وَذَلِكَ

بِالْعَمَلِ بِالرُّحْصَةِ، وَتَرْكِ الْعَزِيمَةِ، أَوْ تَقَرُّرُ مَغْفِرَةٍ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمُخَالَفَةِ مِنْ إِثْمٍ

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٨٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٠٦)، وَفِي «الْآدَابِ»

(ص ٢٢٧)، وَابْنُ أَبِي خَيْمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤٠٩٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٩ ص ٦٠)، وَفِي «الْآدَابِ» (ص ٢٢٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْآدَابِ» (ص ٢٢٨).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَدَنْبٍ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ أَصْلَهَا التَّخْفِيفُ عَنِ الْمُكَلَّفِ، وَرَفْعُ الْحَرَجِ عَنْهُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْ ثِقَلِ التَّكْلِيفِ فِي سِعَةٍ، وَاخْتِيَارِ الْأَوْلَى لِلْمُكَلَّفِ.^(١)

وَالشَّاطِبِيُّ رحمته الله فِي «المُؤَافَقَاتِ» (ج ١ ص ٢١٠)؛ يُقْتَصِرُ عَلَى إِبَاحَةِ مُخَالَفَةِ الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ الْعَامِّ، وَهُوَ الْعَزِيمَةُ، وَيُرْفَعُ الْحَرَجُ وَالْإِثْمُ عَنْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، أَوْ يُقَرَّرُ الْعَفْوُ، وَالْمَغْفِرَةُ عَنِ الْمُخَالَفِ.

* فَالرُّخْصُ سَبَبُهَا الضَّرُورَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي حَالَةٍ مِنَ الْخَطَرِ، أَوِ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ تَجْعَلُهُ يَخَافُ مِنْ حُدُوثِ أَذَى بِالنَّفْسِ، أَوْ بِالْعَرَضِ، أَوْ بِالْعَقْلِ، أَوْ بِالْمَالِ، أَوْ بِتَوَابِعِهَا.^(٢)

* فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ عِنْدَئِذٍ، أَوْ يُبَاحُ لَهُ اِزْتِكَابُ الْحَرَامِ، أَوْ تَرْكُ الْوَاجِبِ أَوْ تَأْخِيرُهُ، أَوْ فِعْلُ مَصْلَحَةٍ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ فِي غَالِبِ الظَّنِّ ضِمْنَ قِيُودِ الشَّرْعِ.^(٣)

-
- (١) وَيَبَيِّنُ الْأَمِيدِيُّ رحمته الله فِي «الإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٦٩)؛ أَنَّهُ يَجِبُ تَنَاوُلُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ.
- (٢) قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ قَعَدَ الْفُقَهَاءُ قَاعِدَةَ فِقْهِيَّةً هَامَةً مِنْ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ نَصُّهَا: «الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ»، وَقَاعِدَةَ: «إِذَا صَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ»، وَقَاعِدَةَ: «الضَّرَرُ يُزَالُ».
- (٣) وَأَنْظِرْ: «الرُّخْصُ الشَّرْعِيَّةُ» لِلدُّكْتُورِ عُمَرَ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٨٩)، وَ«قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلْعَزِّزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ج ٢ ص ٥)، وَ«المُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٢ ص ١٠ و ١١)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٥)، وَ«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ١ ص ٥٥)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ٤١٤)، وَ«إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ٢١٦).

قَالَ الْفَقِيهُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «المُؤَافَقَاتِ» (ج ١ ص ٣٠٩): (الرُّخْصَةُ: أَصْلُهَا التَّخْفِيفُ عَنِ الْمُكَلَّفِ، وَرَفْعُ الْحَرَجِ عَنْهُ؛ حَتَّى يَكُونَ مِنْ ثِقَلِ التَّكْلِيفِ فِي سَعَةٍ وَاخْتِيَارٍ، بَيْنَ الْأَخْذِ بِالْعَزِيمَةِ، وَالْأَخْذِ بِالرُّخْصَةِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «المُؤَافَقَاتِ» (ج ١ ص ٣٠٩): (إِنَّ مَقْصُودَ الشَّارِعِ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الرُّخْصَةِ الرَّفْقُ بِالْمُكَلَّفِ عَنِ تَحْمُلِ الْمَشَاقِّ؛ فَالْأَخْذُ بِهَا مُطْلَقًا مُوَافَقَةٌ لِقَصْدِهِ). اهـ؛ أَي: لِقَصْدِ الشَّارِعِ.

قُلْتُ: لِذَلِكَ فَتَرَكُ الرُّخْصَةَ مَعَ ظَنِّ سَبَبِهَا قَدْ تُؤَدِّي إِلَى الانْقِطَاعِ عَنِ الْاسْتِيقَاقِ إِلَى الْخَيْرِ، وَإِلَى السَّامَةِ وَالْمَلَلِ، وَتَرَكَ الدَّوَامَ، وَكَرَاهِيَّةَ الْعَمَلِ.^(١)
* فَالرُّخْصَةُ مِنْحَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، شُرِعَتْ لِدَفْعِ الْمَشَقَّةِ عَنِ الْعِبَادِ.

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ رُشْدٍ رحمته فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» (ج ١ ص ٢٠٠)؛ عَنِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ: (وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَالرُّخْصَةِ، وَرَفْعِ الْحَرَجِ). اهـ
وَالرُّخْصَةُ: الْإِذْنُ فِي الْأَمْرِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْهُ؛ يُقَالُ: رَخَّصَ لَهُ فِي الْأَمْرِ، وَأَرْخَصَ لَهُ فِيهِ: إِذَا أَدِنَ لَهُ فِيهِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْهُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «المُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ١ ص ٣٢٤)، وَ«مَقَاصِدَ الشَّرِيعَةِ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ص ٧٩).

(٢) قُلْتُ: فَإِذَا جَهِلَ الْمَرْءُ فِقْهَ الرُّخْصَةِ، فَيَسَبِّبُ الْجَهْلَ بِذَلِكَ يَقَعُ غَلَطٌ عَظِيمٌ عَلَى الشَّرِيعَةِ يُوجِبُ مِنَ الْحَرَجِ، وَالْمَشَقَّةِ، وَالتَّكْلِيفِ مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

وَأَنْظُرْ: «إِعْلَامَ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ١٠)، وَ«قَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ» لِلْعَزِّيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ج ١ ص ٥).

قَالَ الْفَيُّومِيُّ اللَّغَوِيُّ رحمته فِي «الْمِصْبَاحِ الْمُنِيرِ» (ص ١١٨): (وَالرُّخْصَةُ التَّسْهِيلُ فِي الْأَمْرِ وَالتَّيْسِيرُ، يُقَالُ: رَخَّصَ الشَّرْعُ لَنَا فِي كَذَا تَرْخِيصًا، وَأَرْخَصَ إِرْخَاصًا إِذَا يَسَّرَهُ وَسَهَّلَهُ وَفُلَانٌ يَتَرَخَّصُ فِي الْأَمْرِ أَي لَمْ يَسْتَقْصِ، وَرَخَّصَ لَهُ فِي الْأَمْرِ إِذَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ؛ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ)). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ عَلَاءُ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيُّ رحمته فِي «مِيزَانِ الْأُصُولِ» (ص ٥٥): (الرُّخْصَةُ فِيهِ اسْمٌ لِمَا تَغَيَّرَ عَنِ الْأَمْرِ الْأَصْلِيِّ؛ لِعَارِضٍ إِلَى تَخْفِيفٍ وَتَيْسِيرٍ^(١)، تَرْفِيهَا وَتَوْسِعَةٌ عَلَى أَصْحَابِ الْأَعْدَارِ، سَوَاءً كَانَ التَّغْيِيرُ فِي وَصْفِهِ، أَوْ فِي حُكْمِهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْأَزْهَرِيُّ رحمته فِي «مُعْجَمِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» (ج ٢ ص ١٣٨٥): (وَالرُّخْصَةُ: تَرْخِصُ اللَّهُ لِلْعَبْدِ فِي أَشْيَاءَ خَفَّفَهَا عَنْهُ). اهـ

قُلْتُ: فَفَهُومُ الرُّخْصَةِ؛ مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ؛ لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ، فَيَلْزَمُ الْوَقْفُ عَلَى حُصُولِ الرَّاجِحِ تَيْسِيرًا لِلْمُكَلَّفِ فِي دِينِهِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ١ ص ٢٠٤): (الرُّخْصَةُ؛ فَمَا شَرَعَ لِعُذْرٍ شَاقٍّ، اسْتِثْنَاءً مِنْ أَصْلِ كُلِّ يَقْتَضِي الْمَنْعَ، مَعَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى مَوَاضِعِ الْحَاجَةِ فِيهِ). اهـ

(١) وَهَذِهِ الرُّخْصُ تَفْعُ فِي مُقَابَلَةِ الْعَزَائِمِ، وَمَا يَزَالُ الْعَمَلُ بِهَا جَارِيًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ؛ لِإِقَامِ دَلِيلِهَا تَخْفِيفًا عَنِ الْمُكَلَّفِ.

وَهَذَا مِنْ خَصَائِصِ الرَّخْصِ: أَنَّهَا أَحْكَامٌ جُزْئِيَّةٌ خَاصَّةٌ، شُرِعَتْ عَلَى أَحْكَامٍ، فَجَوَّازُ الْفِطْرِ لِلْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ، وَإِبَاحَةُ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ، وَالنُّطْقُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لِلْمُكْرَهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ كُلُّهَا أَحْكَامٌ جُزْئِيَّةٌ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تُطَبَّقُ فِي شَأْنِ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، وَهِيَ حَالَاتُ السَّفَرِ، وَالْمَرَضِ، وَالْإِكْرَاهِ، وَالضَّرُورَةِ، وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ الْجُزْئِيَّةُ الْخَاصَّةُ تُعَدُّ اسْتِثْنَاءً مِنْ أَحْكَامِ كَلِيَّةٍ عَامَّةٍ تَمْنَعُ الْفِطْرَ فِي رَمَضَانَ، وَأَكَلَ الْمَيْتَةِ، وَالنُّطْقُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَتُطَبَّقُ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ.^(١)

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ وَغَيْرُهَا يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ؛ ذَلِكَ أَنَّهَا أَحْكَامٌ جُزْئِيَّةٌ خَاصَّةٌ، فَهِيَ أَحْكَامٌ تَخُصُّ بَعْضَ الْمُكَلَّفِينَ دُونَ بَعْضٍ، وَتُطَبَّقُ فِي حَالَاتٍ خَاصَّةٍ.^(٢)

* وَبِذَلِكَ كَانَتْ دَائِرَةٌ مَعَ أَسْبَابِهَا وَجُودًا وَعَدَمًا، فَإِذَا وُجِدَتْ أَسْبَابُ التَّرْخِيسِ جَازَتْ مُخَالَفَةُ التَّكْلِيفِ الْكُلِّيِّ الْعَامِّ.

(١) وَأَنْظُرْ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ١٢٦)، وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ص ٧٥)، وَ«نَيْلِ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٣ ص ٢٣٤)، وَ«تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١ ص ٢١٥)، وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ» لِلشُّيُوطِيِّ (ص ١٥٦)، وَ«شَجَرَةُ الْمَعَارِفِ» لِلْعَزِّزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ص ٤٠١)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُتَبَيِّرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ١٥٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْحَاشِيَّةُ عَلَى كَنْزِ الرَّاعِيَيْنِ» لِعُمَيْرَةَ (ج ٢ ص ١٤٢)، وَ«فَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ» لِلْعَزِّزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ج ١ ص ٧٩)، وَ«الْفُرُوقُ» لِلْقُرَافِيِّ (ج ٤ ص ٢٠٥ و ٢٠٦).

* وَإِذَا انْتَفَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ، فَأَسْبَابُ التَّرْخِيسِ تَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ الْعَامَّةِ، أَوْ تَجِيزُ مُخَالَفَتَهُ مَعَ قِيَامِهِ، وَتَمْنَعُ مِنَ الْعِقَابِ عَلَى هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ.^(١)

وَالرُّخْصَةُ: بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقِهَا الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ، تَكُونُ وَاجِبَةً، وَمَنْدُوبَةً، وَمُبَاحَةً، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى، وَهُوَ رَأْيُ جُمْهُورِ الْأُصُولِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّخْصَةَ قَدْ تَكُونُ مَطْلُوبَةً الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ.^(٢)

(١) فَتَكُونُ وَاجِبَةً كَأَكْلِ الْمُضْطَرِّ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ، وَشُرْبِهِ مِمَّا حَرَّمَ مِنَ الْمَشْرُوبَاتِ، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] وَأَصْلُ حُكْمِهَا الْحُرْمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَوَجُوبُ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ رُخْصَةٌ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ آخَرَ لِعُذْرٍ، وَهُوَ الْاضْطِرَارُ إِلَى الْأَكْلِ لِحِفْظِ الْحَيَاةِ، وَالْحُكْمُ هُنَا وَإِنْ تَغَيَّرَ مِنْ صُعُوبَةٍ، وَهِيَ الْحُرْمَةُ، إِلَى صُعُوبَةٍ وَهِيَ الْوَجُوبُ، إِلَّا أَنَّ وَجُوبَ الْأَكْلِ مُوَافِقٌ لِعَرَضِ النَّفْسِ فِي بَقَائِهَا، فَفِيهِ سَهُولَةٌ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَسَبَبُ الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ: الْخُبْثُ، وَلِذَلِكَ كَانَ حَرَامًا.

(١) انظر: «الأخذ بالرخصة» للتنازلي (ص ٤٢٣).

(٢) وانظر: «شرح جمع الجوامع» للمحلي (ج ١ ص ١٢٢).

(٢) وَتَكُونُ الرَّخْصَةُ مَدْرُوبَةً؛ كَالْقَصْرِ فِي الصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ فِي السَّفَرِ.

(٣) وَتَكُونُ الرَّخْصَةُ مُبَاحَةً؛ مِثْلُ: إِبَاحَةِ الْعَرَايَا، وَالْعَرَايَا: بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى

رُؤُوسِ الْأَشْجَارِ خَرْصًا بِالتَّمْرِ الْقَدِيمِ، وَالْخَرْصُ: التَّقْدِيرُ.

قُلْتُ: فَيَسْتَرِي رُطْبَهَا مِنْهُ بِتَمْرِ يَابِسٍ، فَإِبَاحَةُ الْعَرَايَا حُكْمٌ ثَبَتَ بِقَوْلِهِ ﷺ:

(رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا)^(١)، وَهَذَا الدَّلِيلُ مُخَالَفٌ لِلدَّلِيلِ عَلَى حُرْمَةِ الرَّبَا، وَهَذِهِ

الْمُخَالَفَةُ جُوزَتْ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا، اسْتِثْنَاءً مِنْ شَرْطِ التَّمَاثُلِ، أَوْ الْمَسَاوَاةِ فِي الْبُيُوعِ

الرَّبْوِيَّةِ، وَالتَّمْرُ مَالٌ رَبْوِيٌّ، وَالرُّطْبُ يَنْتَقِصُ إِذَا جَفَّ فَلَمْ تَتَحَقَّقْ الْمُمَاثَلَةُ الْمَطْلُوبَةُ

شَرْعًا.

(٤) وَتَكُونُ الرَّخْصَةُ خِلَافَ الْأَوْلَى وَتَرْكُهَا أَفْضَلُ؛ كَفِطْرِ الْمُسَافِرِ فِي نَهَارِ

رَمَضَانَ الَّذِي لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ مَشَقَّةً قَوِيَّةً.^(٢)

قُلْتُ: فَإِذَا عُرِضَ لِلْمُكَلَّفِ مَا يَجْعَلُ الْعَمَلَ بِالْحُكْمِ الْكُلِّيِّ ضَرَرًا شَاقًّا، أَوْ

مُتَعَدِّرًا؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ يَعْتَبِرُهَا ضَرُورَةً تُبِيحُ مُخَالَفَةَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ، وَيُسْتَبَدَلُ بِهَا

أَحْكَامًا اسْتِثْنَائِيَّةً، بِهَا يَتِمَكَّنُ الْمُكَلَّفُ مِنْ تَأْدِيَةِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ،

وَتَزُولُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ الْاسْتِثْنَائِيَّةُ بِزَوَالِ أَسْبَابِهَا، فَيُرَخِّصُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَتْرَكَ

الْحُكْمَ الْمُطَالَبَ بِهِ، إِلَى حُكْمٍ طَارِيٍّ تَيْسِيرًا، وَرَفْعًا لِلْحَرَجِ، وَالْمَشَقَّةِ بِالرَّخْصَةِ دَفْعًا

لِلضَّرَرِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٧٣) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «الرَّخْصَةُ الشَّرْعِيَّةُ» لِلدُّكْتُورِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٧٧).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ قَعَدَ الْفُقَهَاءُ^(١) قَاعِدَةً هَامَةً مِنْ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ نَصُّهَا: «الضَّرُورَاتُ تَبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ»، وَهِيَ تُعَدُّ مِنْ فُرُوعِ الْقَاعِدَتَيْنِ الْكُلِّيَّتَيْنِ: «إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ»، وَ«الضَّرَرُ يُزَالُ»^(٢)، وَقَدْ فَرَعُوا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَمَا يَنْصِلُ بِهَا فُرُوعًا كَثِيرَةً.^(٣)

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْآيَاتُ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وُقُوعِ الْمَشَقَّةِ غَيْرِ الْمَأْلُوفَةِ فِي التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ.^(٤)

(١) وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مَا يُبَاحُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

(٢) وَهِيَ الرُّخْصُ الْعَارِضَةُ لِلْأَفْرَادِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ أَوْ عِنْدَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَهِيَ الرُّخْصُ الَّتِي اعْتَنَى بِهَا الْفُقَهَاءُ، بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا فِي تَمَثُّلِ الرُّخْصَةِ اعْتِمَادًا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فِي إِبَاحَةِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ» لِلْسِّيُوطِيِّ (ص ٨٤)، وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ص ٨٥)، وَ«مَوْسُوعَةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ» لِلْبُورْنُو (ج ٦ ص ٢٦٣)، وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ» لِابْنِ الشُّبْكِيِّ (ج ١ ص ٤٥).

(٤) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ قَصْدِ الشَّارِعِ إِعْنَاتِ الْمُكْلِفِينَ، أَوْ تَكْلِيفِهِمْ مَا لَا تَطِيقُهُ نُفُوسُهُمْ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ٩١): (يُرِيدُ رَبُّكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ -بِمَا شَرَعَ لَكُمْ- التَّخْفِيفَ، وَالتَّسْهِيلَ عَلَيْكُمْ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الشِّدَّةَ، وَالمَشَقَّةَ عَلَيْكُمْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ٣ ص ٤٧٠): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨] أَي: مِنْ ضَيْقٍ وَشِدَّةٍ، مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ حَرَجًا بِتَكْلِيفٍ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ كَلَّفَهُمْ بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، وَرَفَعَ عَنْهُمْ التَّكَالِيفَ الَّتِي فِيهَا حَرَجٌ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «المُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١١٥): (اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٥] وَلَا حَرَجَ، وَلَا عُسْرَ، وَلَا تَكْلِيفَ مَا لَيْسَ فِي الوُسْعِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رحمته فِي «شَجَرَةِ المَعَارِفِ» (ص ٤٠١): (أَخْبَرَنَا رَبُّنَا أَنَّهُ يُرِيدُ بِنَا الْيُسْرَ؛ أَي: التَّخْفِيفَ وَالتَّسْهِيلَ، وَلَا يُرِيدُ بِنَا الْعُسْرَ؛ أَي: الشِّدَّةَ وَالمَشَقَّةَ، وَأَنَّهُ رَبُّنَا رَحِيمٌ، تَوَّابٌ حَكِيمٌ).

(١) أَي: مِنْ ضَيْقٍ.

قَالَ المفسِّرُ القُرْطُبِيُّ رحمته فِي «الجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٠٨): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨] أَي: مِنْ ضَيْقٍ فِي الدِّينِ). اهـ

* وَلَيْسَ مِنْ آثَارِ اللَّطْفِ وَالرَّحْمَةِ، وَالْيُسْرِ وَالْحِكْمَةِ أَنْ يُكَلِّفَ عِبَادَهُ الْمَشَاقَّ
بِغَيْرِ فَائِدَةٍ عَاجِلَةٍ، وَلَا آجِلَةٍ). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِينَ أُسِّسَ عَلَى الْيُسْرِ^(١) وَالرَّفْقِ، وَالْعَطْفِ وَالتَّخْفِيفِ، وَالْعُدْرُ هُوَ
الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[البقرة: ١٧٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ وَالْمُرَادُ بِالْوُسْعِ
هُوَ: الطَّاقَةُ وَالِاسْتِطَاعَةُ.

قُلْتُ: وَالَّذِي رَجَّحَهُ الْمُفَسِّرُونَ: عُمُومُ التَّخْفِيفِ فِي الشَّرِيعَةِ، بِنَاءً عَلَى ضَعْفِ
الْإِنْسَانِ أَمَامَ رَغْبَاتِهِ، وَأَمَامَ مُغْرِبَاتِ الْحَيَاةِ وَشَهَوَاتِهَا، بِالرَّحْمَةِ وَالْيُسْرِ، وَرَفْعِ
الْمَشَقَّةِ، وَإِزَالَةِ الضَّرْرِ.^(٣)

(١) وَالْيُسْرُ يَأْتِي بِمَعْنَى: اللَّيْنِ وَالِانْقِيَادِ، وَالسُّهُولَةِ، فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الدِّينَ وَاسِعًا حِينَ رَخَّصَ فِي أَحْكَامِهِ.
انظر: «مُعْجَمَ مَقَائِسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ٦ ص ١٥٥)، وَ«المِصْبَاحَ المُنِيرَ» لِلْفَيْهوميِّ (ص ٢٦١)، وَ«زَادَ
المَسِيرَ» لِابْنِ الجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٤).

(٢) وَانظر: «الإحكام» لِأَلَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٣٥٧)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِلْعَزَّزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ج ١ ص ٢٥٠)،
وَ«الإشارة إِلَى الإيجازِ» لَهُ (ص ٦٨)، وَ«فَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ» لَهُ أَيضًا (ص ٣٦٣)، وَ«أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ العَرَبِيِّ
(ج ٣ ص ١٣٠٥)، وَ«الجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْفَرُطِيِّ (ج ٦ ص ١٠٨)، وَ«فَتْحَ القَدِيرِ» لِلشُّوكَايِيِّ (ج ٣
ص ٤٧٠)، وَ«فَتْحَ البَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٤٩٨).

(٣) انظر: «رُوحَ المَعَانِي» لِلأَلُوسِيِّ (ج ٥ ص ١٤ و ١٥)، وَ«زَادَ المَسِيرَ» لِابْنِ الجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٤).

قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته فِي «الْمَثُورِ» (ج ٣ ص ٣٩٦): (الْأَخْذُ بِالرُّحْصِ وَالْعَزَائِمِ فِي مَحَلِّهَا مَطْلُوبٌ رَاجِحٌ؛ فَإِذَا قَصَدَ بِالرُّحْصَةِ^(١) قَبُولَ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ أَفْضَلَ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحْصُهُ؛ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ)؛ إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَمَطْلُوبُ الشَّرْعِ الْوِفَاقُ، وَرَدُّ الْخِلَافِ إِلَيْهِ). اهـ

قُلْتُ: وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ: «الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ».
* وَهِيَ قَاعِدَةٌ مُتَّصِلَةٌ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ يَدُلُّ عَلَى تَأْصِيلِهَا^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ نُجَيْمٍ رحمته فِي «الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ» (ص ٧٥): (قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جَمِيعُ رُحْصِ الشَّرْعِ وَتَخْفِيفَاتِهِ). اهـ
قُلْتُ: فَكُلُّ مَأْمُورٍ يَشُقُّ عَلَى الْعِبَادِ فِعْلُهُ سَقَطَ الْأَمْرُ بِهِ، وَكُلُّ مَنْهِيٍّ شَقَّ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ سَقَطَ النَّهْيُ عَنْهُ.^(٣)

(١) فَلِإِنْسَانٍ عَابَدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالرُّحْصَةِ، وَمَا يَكُونُ مُحَقَّقًا لِهَذِهِ الْعُبُودِيَّةِ فِي اسْتِمْرَارٍ وَإِحْسَانٍ، وَمُتَابَعَةِ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْهَا التَّوَازُنُ، وَاخْتِيَارُ الْأَيْسَرِ حِفَاطًا عَلَى النَّفْسِ، وَأَدَاءٌ فِي حُدُودِ الطَّاقَةِ، فَهُوَ الْأَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ.

(٢) فَتَكْلِيفُ النَّفْسِ أَكْثَرَ مِنْ وَسْعِهَا خَارِجٌ عَنِ الْمُعْتَادِ؛ أَي: هَذِهِ الْمَشَقَّةُ خَارِجَةٌ عَنِ الْمُعْتَادِ.

قَالَ تَعَالَى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة: ٢٨٦].

* وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا سُقُوطُ الْوَاجِبِ، أَوْ تَأْخِيرُهُ إِلَى أَنْ تَزُولَ الْمَشَقَّةُ، طَبَقًا لِلْقَاعِدَةِ: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ).

(٣) انظُر: «الرُّحْصَ الشَّرْعِيَّةَ» لِلدُّكْتُورِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ١٤٥).

(٤) كَذَلِكَ عُمُومُ الْبَلْوَى، وَالْمُرَادُ بِهَا: سُيُوعُ الْبَلَاءِ بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُ، أَوْ يَتَّعِدَّ عَنْهُ، فَعَقَى الشَّرْعُ عَنِ ذَلِكَ فِي غَالِبِهَا لِمَا فِي اجْتِنَابِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ.

* فَهَذَا الْأَمْرُ يَقَعُ فِي الْحَرَجِ، وَالْحَرَجُ مَنْفِيٌّ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، لِأَنَّ رَفْعَ الْحَرَجِ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُشَقُّ أَوْ يُعَنَّتُ، بَلْ شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالرُّخْصِ مَا يَتَنَاسَبُ مَعَ أَحْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ.

قُلْتُ: وَإِذَا انْتَفَتِ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ، فَأَسْبَابُ التَّرْخِيسِ تَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ الْعَامَّةِ، أَوْ تُجِيزُ مُخَالَفَتَهُ مَعَ قِيَامِهِ، وَتَمْنَعُ مِنَ الْعِقَابِ عَلَى هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ صَرُورَةٌ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القَمَرُ: ١٧]؛ أَي:

سَهَّلْنَاهُ لِلنَّاسِ فِي أَحْكَامِهِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا

غَلَبَهُ).^(٢)

* وَعُمُومُ الْبَلْوَى يُكُونُ فِي أُمُورِ الْعِبَادَةِ، كَمَا يُكُونُ فِي قَضَايَا التَّعَامُلِ مَعَ النَّاسِ، بِحَيْثُ لَوْ أُخِذَ بِأَصْلِ الْحُكْمِ فِيهَا، لَأَدَّى إِلَى الْمَشَقَّةِ وَالْعُسْرِ، أَوْ تَعْطِيلِ الْمَصَالِحِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَعُمُومُ الْبَلْوَى عُذْرًا لِلنَّاسِ فِي الدِّينِ.

وَأَنْظُرْ: «الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ» لِلسُّيُوطِيِّ (ص ٩٢).

(١) أَنْظُرْ: «الْأَخْذُ بِالرُّخْصَةِ» لِلتَّارِزِيِّ (ص ٤٢٣ و ٤٢٤)، وَ«الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ١ ص ٢٠٤)،

وَ«الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلأَمِيدِيِّ (ص ٦٨)، وَ«شَرَحَ الْكُوكِبِ الْمُثِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ١ ص ٤٧٧)،

وَ«شَرَحَ تَفْصِيحَ الْفُصُولِ» لِلقَرَفِيِّ (ج ١ ص ٣٠٩)، وَ«فَتَحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ٣ ص ٤٧٠ و ٤٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٠١): (سَمَّى الدِّينَ يُسْرًا مُبَالَغَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَدْيَانِ قَبْلَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِضْرَ الَّذِي كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلِهِمْ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيَّ اللَّهُ الْخَنَفِيُّهُ السَّمْحَةُ).^(١)

وَبَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣)؛ بَابُ: الدِّينُ يُسْرٌ.
وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللهُ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ مِنَ الْآخَرِ؛ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا).^(٢)

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيقًا (ص ١٢)، وَوَصَلَّهُ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٣٨٧)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ٢٢٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٠٠٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٥٦٩)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (٤٠٩٨)، وَ(٤٠٩٩)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٩٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٢٧): إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَكَذَا حَسَنَةُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ١ ص ٩٤).

وَذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَوْرِ» (ج ١ ص ٧٢٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ(ج ٨ ص ١٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٨٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٥٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٩٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٦٥٣٠)، وَفِي «الْأَدَابِ» (١٩٨).

قَالَ الْفَقِيهُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١٥ ص ٨٣): (وَمَا خَيْرَ رَسُولٍ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أَمْرَيْنِ، إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا؛ فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْأَخْذِ بِالْأَيْسَرِ، وَالْأَرْفَقِ). اهـ
وَبَوَّبَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١٥ ص ٨٣)؛ بَابُ: مُبَاعَدَتِهِ صلى الله عليه وسلم لِلْأَثَامِ وَاخْتِيَارِهِ مِنَ الْمُبَاحِ أَسْهَلَهُ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُنْفَهَمِ» (ج ٦ ص ١١٨): (قَوْلُهُمَا: «وَمَا خَيْرَ رَسُولٍ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أَمْرَيْنِ، إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا»؛ تَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَيَّرَهُ أَحَدٌ فِي شَيْئَيْنِ يَجُوزُ لَهُ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ عَرِضَتْ عَلَيْهِ مَصْلَحَتَانِ؛ مَالٌ لِلْأَيْسَرِ مِنْهُمَا، وَتَرَكَ الْأَثْقَلَ أَخْذًا بِالسُّهُولَةِ لِنَفْسِهِ، وَتَعْلِيمًا لِأُمَّتِهِ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (خُذْ بِأَيْسَرِهِمَا عَلَيْكَ)، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].^(١)

وَعَنْ مُجَاهِدٍ رحمته الله قَالَ: (خُذْ بِأَيْسَرِهِمَا عَلَيْكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ إِلَّا الْيُسْرَ).^(٢)

قُلْتُ: فَلَا أَخْذَ بِالرُّخْصِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْأَدَابِ» (ص ٢٢٦): بَابُ الْأَخْذِ بِالرُّخْصِ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧١).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٢ ص ٢٥٤).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٦٩).

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، لَمَّا بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ: (يَسِّرَا وَلَا تَعْسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِرَا).^(١)

قُلْتُ: فَمَنْ كَانَ يُفْتِي النَّاسَ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شِعَارُهُ التَّيْسِيرَ لَا التَّعْسِيرَ، وَالتَّبَشِيرَ لَا التَّنْفِيرَ، اتِّبَاعًا لَوْصِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ، وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

* وَهَذَا يَجْعَلُ الْعَالِمَ يَسْتَحْضِرُ الرَّخْصَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، وَيُقَدَّرُ الْأَعْدَارُ وَالضَّرُورَاتُ، وَيَبْحَثُ عَنِ التَّيْسِيرِ، وَرَفَعَ الْحَرَجَ، وَالتَّخْفِيفَ عَلَى الْعَامَّةِ^(٢): ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨].

قُلْتُ: وَقَدْ رَخَّصَ الشَّارِعُ فِي النُّطْقِ بِالْقَوْلِ الْكَذِبِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ. فَعَنْ أُمِّ كُثَيْبٍ بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى، اللَّاتِي بَايَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ، أَخْبَرْتُهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَقُولُ: (لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَقُولُ خَيْرًا وَيَنْمِي خَيْرًا). قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَمْ أَسْمَعْ يَرُخِّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِبًا إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا.^(٣)

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٦٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ١٧١).

(٢) فَافْتَاءَ الْمُقَدِّدَةَ عَلَى التَّقَالِيدِ وَالْعَادَاتِ فِي بُلْدَانِهِمْ؛ فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ عَنْ طَرِيقِهَا بِأَنَّ لَيْسَ هُنَا تَيْسِيرٌ وَلَا تَعْسِيرٌ، وَإِنَّمَا هُوَ اتِّبَاعٌ لِلدَّلَالَةِ بِرَعْمِهِمْ.

* فَهَذَا قَوْلٌ مُخَالِفٌ لَوْصَايَا الرَّسُولِ ﷺ فِي يُسِّرِ الدِّينِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ أَيْضًا لَطَبَائِعِ النَّاسِ، وَوَقَائِعِ الْحَيَاةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٦ ص ١٥٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٠٣ و ٤٠٤).

قُلْتُ: رَغْمُ أَنَّ الْكَذِبَ مِنْ قَبَائِحِ الذُّنُوبِ، وَفَوَاحِشِ الْقُلُوبِ، وَأَفَاتِ اللِّسَانِ، وَمِنْ عِلَامَاتِ عَدَمِ الْإِيمَانِ، بِشَهَادَةِ الْقُرْآنِ نَفْسِهِ: ﴿إِنَّمَا يُفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النَّحْلُ: ١٠٥]، وَبِتَأْكِيدِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسِهِ، فَقَدْ رَخَّصَ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ، لِمَا فِيهَا مِنْ جَلْبِ مَصْلَحَةٍ، أَوْ دَرَاءِ مَفْسَدَةٍ.^(١)

قُلْتُ: وَوَجَدْنَا هَذَا التَّيْسِيرَ فِي التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ لَدَى النَّبِيِّ ﷺ، وَصَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَنْهَجِ التَّيْسِيرِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ^(٢)؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ الْأَدَلَّةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ. فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ).^(٣)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٢٢٥): (وَقَوْلُهُ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ»؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّمَسُّكُ بِالرُّخْصَةِ

(١) فَتَنَّاوَلِ الدِّينُ غَالِبَ أَحْكَامِ التَّشْرِيعِ بِالتَّيْسِيرِ بِمُخْتَلَفِ تَصَرُّفَاتِ الْإِنْسَانِ تَحْتَ حُدُودِ الشَّرْعِ عَلَى حَسَبِ الْحَاجِيَّاتِ وَالضَّرُورَاتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(٢) وَهَذَا التَّفْوِيطُ لِلْحُكْمِ فِي بَعْضِ الْوَقْتِ لِمَا يَجْرُ مِنْ مَنَفَعَةٍ أَكْبَرَ لِلْمُكَلَّفِ ... فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِفْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَمْنُوعِ ضَرُورَةً؛ لِتَخْفِيفِ، مَقْصِدِ شَرْعِيٍّ فِيهِ نَفْعٌ أَكْبَرَ لِلْمُكَلَّفِ، وَيُعْتَبَرُ تَوْسِعَةً لِلنَّاسِ، وَرَحْمَةً لَهُمْ. قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨].

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٢ ص ٦٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٨٦).

إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، وَلَا تُتْرَكُ عَلَى وَجْهِ التَّشْدِيدِ عَلَى النَّفْسِ وَالتَّنَطُّعِ
وَالتَّعَمُّقِ. اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّمْهِيدُ

فِي أَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاقِعَ الْخِلَافِ، لَا حِفْظَ مُجَرَّدِ الْخِلَافِ،
فَإِنَّ الْمُقَلِّدَةَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَحْفَظُونَ الْخِلَافَ، لَكِنْ
لَا يَعْرِفُونَ مَوَاقِعَ الْخِلَافِ، فَهُمْ يَذْكُرُونَ الْإِجْمَاعَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ
بِجَهْلِ بَالِغٍ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

* فَبِأَحْكَامِ النَّظَرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى يَتَرَشَّحُ النَّازِرُ فِي الْفِقْهِ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْفِقْهِ
لِيَحْصُلَ عَلَى مَعْرِفَةِ مَوَاقِعِ الْخِلَافِ^(١)، وَمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ لِيَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فِي مَعْرِفَةِ
مَوَاضِعِ الْاِخْتِلَافِ، وَمَوَاضِعِ الْإِجْمَاعِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ تَعْرُضُ لَهُ فِي الدِّينِ^(٢).
قُلْتُ: لِذَلِكَ جَعَلَ الْعُلَمَاءُ الْعِلْمَ مَعْرِفَةَ مَوَاقِعِ الْخِلَافِ، وَمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ، لَا
مُجَرَّدَ حِفْظِ الْخِلَافِ^(٣)، وَحِفْظِ الْإِجْمَاعِ؛ أَي: الْمُرَادُ فَهْمُ الْخِلَافِ وَتَتَبُّعُهُ فِي مَظَانِهِ،

(١) فَمُجَرَّدُ حِفْظِ الْخِلَافِ لَا يَكْفِي فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، فَافْطَنُ لَهُذَا.

(٢) وَبِسَبَبِ تَقْلِيدِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ اِزْتَكُرُوا فِي أَخْطَاءٍ كَثِيرَةٍ فِي فَتَاوِيهِمْ فِي الدِّينِ، وَسَمَّوْا ذَلِكَ بِ«الْفِقْهِ الْمُقَارَنِ»؛
أَي: بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِمْ الْخِلَافَ أَمَامَ الْعَامَّةِ وَالْإِكْتَارَ مِنْهُ بِلَا فَائِدَةٍ تَذَكُّرُ إِلَّا تَشْوِشُ الْعَامَّةِ بِذَلِكَ، وَهَذَا بَدْعَةٌ فِي الْإِسْلَامِ،
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) يَعْنِي: وَبِسَبَبِ جَهْلِ الْمُقَلِّدَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِمَوَاقِعِ الْخِلَافِ؛ فَإِنَّمَا أَنْ يَنْقَلُوا الْخِلَافِيَّاتِ بَدُونِ فَهْمٍ، مَعَ وُجُودِ إِجْمَاعِ السَّلَفِ فِي
ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَنْ يَنْقَلُوا الْإِجْمَاعَ عَنْ تَقْلِيدٍ فِي مَسْأَلَةٍ، وَهُنَاكَ اِخْتِلَافٌ فِيهَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَهَؤُلَاءِ يَحْفَظُونَ الْخِلَافَ بَدُونِ مَعْرِفَةِ فَهْمِهِ
الْخِلَافِ، فَافْطَنُ لَهُذَا.

لِذَلِكَ اِزْتَكُرُوا فِي أَخْطَاءٍ كَثِيرَةٍ فِي فَتَاوِيهِمْ فِي الدِّينِ.

وَمَعْرِفَةَ حَقِيقَتِهِ عَلَى الْجَادَّةِ، وَكَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا بِالتَّقْلِيدِ وَالظَّنِّ!

* وَقَدْ نَبَّهَ السَّلْفُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي الْفِقْهِ، وَبَيَّنُّوا أَنَّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَوَاقِعَ الْخِلَافِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَشُمُّ رَائِحَةَ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ.

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْإِخْتِلَافَ فَلَا تَعُدُّهُ عَالِمًا»^(١).

وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِخْتِلَافَ لَمْ يَشُمِّ رَائِحَةَ الْفِقْهِ بِأَنْفِهِ»^(٢).

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اخْتِلَافَ الْقُرَّاءِ فَلَيْسَ بِقَارِيٍّ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفِ اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فَلَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٣).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢١)، وَ(١٥٣٦)، وَالدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٢٨١).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «المُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣).

(٢) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢٠)، وَ(١٥٢٢).
وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «المُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٢).

(٣) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢٣).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «المُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٢).

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَّاسَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ النَّاسَ، حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ النَّاسِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ رَدَّ مِنَ الْعِلْمِ مَا هُوَ أَوْثَقُ مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ»^(١).

وَعَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «أَجَسَرُ النَّاسِ عَلَى الْفُتْيَا أَقْلُهُمْ عِلْمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَأَمْسَكُ النَّاسِ عَنِ الْفُتْيَا أَعْلَمُهُمْ بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ»^(٢).

وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَجَسَرُ النَّاسِ عَلَى الْفُتْيَا أَقْلُهُمْ عِلْمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ»^(٣).

(١) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢٤).
وَأِسْنَادُهُ لَأَبَّاسٍ بِهِ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٢).

(٢) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢٥).
وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣).

(٣) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢٧).
وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣).

وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: «سُئِلَ مَالِكٌ، قِيلَ لَهُ: لِمَنْ تَجُوزُ الْفَتْوَى؟ قَالَ: لَا تَجُوزُ الْفَتْوَى إِلَّا لِمَنْ عَلِمَ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ قِيلَ لَهُ: اخْتِلَافَ أَهْلِ الرَّأْيِ؟ قَالَ: لَا، اخْتِلَافَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ»^(١).

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَنْبَغِي لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الْإِخْتِلَافَ أَنْ يُفْتِيَ»^(٢).
وَعَنْ قَيْصَةَ بْنِ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يُفْلِحُ مَنْ لَا يَعْرِفُ اخْتِلَافَ النَّاسِ»^(٣).
قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَثَارُ تَنْبِيهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِمَوَاقِعِ الْخِلَافِ، لِكَيْ لَا يَدَّعِي مُتَعَالِمٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِئِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣): (وَحَاصِلُهُ مَعْرِفَةُ مَوَاقِعِ الْخِلَافِ، لَا حِفْظَ مُجَرَّدِ الْخِلَافِ، وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّظَرِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْهُ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ). اهـ

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٢٩).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣).

(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٣٤)، وَالشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣).

(٣) أَنْثَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٥٣٧).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ١٢٣).

قُلْتُ: وَهَذِهِ دَرَجَةٌ عَظْمَى فِي الْعِلْمِ؛ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِمَعْرِفَةِ مَوَاقِعِ الْاِخْتِلَافِ عِنْدَ وُجُودِهِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِيهِ بِالتَّرْجِيحِ بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ.^(١)

* يَظْهَرُ هَذَا فِيمَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّرْجِيحِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ اِخْتِلَافَهُمْ وَأَدَلَّةَ كُلِّ مِنْهُمْ؛ رُبَّمَا كَانَ مَا فِي يَدِهِ مِنْ عِلْمٍ أَوْعَفُ مُدْرِكًا مِمَّا لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِذَا عَرَفَ الْخِلَافَ، وَمُدْرَكَ كُلِّ أَمْكَنَهُ التَّرْجِيحُ وَإِصَابَةُ الْحَقِّ، فَلَا يَأْخُذُ ضَعِيفًا وَيَتْرُكُ قَوِيًّا.

قُلْتُ: لِذَلِكَ فَلَنْ يَفْقَهَ الْمَرْءُ كُلَّ الْفِقْهِ حَتَّى يَعْرِفَ وَجْهَ الْخِلَافِ، وَوَجْهَ الْإِجْمَاعِ فِي الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ، وَالذُّهُورِ الْعَابِرَةِ، وَالْعُصُورِ الْحَاضِرَةِ!.

* فَقَدْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ يَكْرَهُونَ التَّسْرُعَ فِي الْفَتْوَى، وَيَوَدُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفِيَهُ إِيَّاهَا غَيْرُهُ؛ فَإِذَا رَأَى أَنَّهَا قَدْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ بَدَلًا اجْتِهَادَهُ فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ.^(٢)

فَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَدْرَكْتُ عِشْرِينَ وَمِائَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَرَاهُ قَالَ: فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَمَا كَانَ مِنْهُمْ مُحَدِّثٌ إِلَّا وَدَّ أَنْ أَخَاهُ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلَا مُفْتٍ إِلَّا وَدَّ أَنْ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا».^(٣)

(١) لِأَنَّهُ بُدُونِ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُهُ تَرْجِيحَ جَانِبِ الْحَقِّ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا لَمْ يَقِفْ عَلَى أَدَلَّةٍ، فَضَرُورَةُ مَعْرِفَةِ مَوَاقِعِ الْخِلَافِ فِي الْفِقْهِ.

(٢) انظُرْ: «إِعْلَامُ الْمُؤَفِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٦٣).

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْعِلْمُ مَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ^(١) مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا لَمْ يَجِئْ

عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ»^(٢).



أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٥٨)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ٢٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٢٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨٠٠)، وَ(٨٠١)، وَأَبُو خَيْثَمَةَ فِي «الْعِلْمِ» (٢١)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٤٨)، وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٨١٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» (٧٦).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) فَالْعُلَمَاءُ هُمْ: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَفْتَدَهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩٠].

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٦٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَنْعَمْتَ فَرْدٌ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ و ٧١].

أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ، وَكُلُّ ضَالَّةٍ فِي النَّارِ.

* فَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ قَدْ ابْتُلُوا فِي غَابِرِ الزَّمَانِ، وَحَاضِرِهِ بِفِتْنَامٍ مِنَ النَّاسِ، تَطَاوَلُوا عَلَيْهِمْ، وَسَوَّدُوا فِي ذَمِّهِمُ الْقِرْطَاسَ، وَلَمْ يَرْقُبُوا فِيهِمْ إِلَّا، وَلَا ذِمَّةً، بَلْ أَرَادُوا الطَّعْنَ بِهِمْ، وَالْوَقِيعَةَ فِيهِمْ لِيُشَوِّهُوا بِهِي صُورَهُمْ عِنْدَ الْعَامَّةِ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠].

* وَهَؤُلَاءِ نَسَجُوا عَلَى مَنَوَالِ أَسْلَافِهِمْ مِمَّنْ طَعَنُوا فِي عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، فَتَرَاهُمْ يَلْمِزُونَ وَهُمْ تَلْمِيحًا تَارَةً، وَيَقْدَحُونَ فِيهِمْ تَصْرِيحًا تَارَةً أُخْرَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُمْ؛ إِلَّا لِيَنْفَرُوا نَشَأَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ، مُتَّبِعِينَ فِي ذَلِكَ شَتَى الطَّرِيقِ، وَالْأَسَالِبِ الْمَاكِرَةِ الَّتِي تَحْدُمُ أَهْدَافَهُمْ، وَتَنْفِذُ مَارَبَهُمْ، سَالِكِينَ طَرِيقَةَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ، وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ!

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرٌ أُولَئِكَ هُوَ يُبْورُ﴾ [فَاطِرٌ: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فَاطِرٌ: ٤٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبَّصُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٢].

قُلْتُ: وَالنَّاظِرُ بِتَأْمَلٍ، وَرَوِيَّةٍ يَرَى دَلِيلَ ذَلِكَ عَيَانًا، فِي أَمْثَلَةٍ صَرِيحَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ لَهَا نُكْرَانًا!، فَنَرَى أَنَّ مَوْجَةَ هُجُومِ الْمُبْتَدِعَةِ وَأَذْيَالِهِمْ، قَدْ بَدَأَتْ تَأْخُذُ مَسَارًا آخَرَ، إِذْ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ حَقِيقَتَهُمْ، وَأَظْهَرَ مَكْنُونَ قُلُوبِهِمْ، عَلِمَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ بِضَاعَةَ

(١) قُلْتُ: وَهَذَا عَيْنُ التَّجَاهُلِ، وَغَمَطِ النَّاسِ أَشْيَاءَهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

هُؤُلَاءِ فِي سُوقِ الْحَقِّ كَاسِدَةٌ، وَأَنَّ تَلْيِيسَاتِهِمْ، وَتَدْلِيسَاتِهِمْ لَا تَنْطَلِي، إِلَّا عَلَى ذَوِي الْعُقُولِ، وَالْآرَاءِ الْفَاسِدَةِ.

* فَيَمَّمْ أَهْلَ التَّحْزُبِ الْخَائِبُونَ وَجُوهَهُمْ، وَرَيْشُوا سِهَامَهُمْ، نَحْوَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ دُعَاةِ السُّنَّةِ، لَا يَأْلُونَ جُهْدًا فِي تَسْوِيدِ الرُّدُودِ عَلَيْهِمْ، وَتَوْجِيهِ الطُّعُونِ إِلَيْهِمْ، بِعِبَارَاتٍ مَآكِرَةٍ، وَكَلِمَاتٍ مَمْجُوجَةٍ، وَرِسَالَاتٍ بِالْحَقِّ مَحْجُوجَةٍ.

قُلْتُ: وَإِذَا نَظَرْتَ أَخِي الْمُسْلِمَ نَظْرَةَ تَأْمُلٍ، وَتَفْحَصٍ تَرَى أَنَّ غَالِبَ مَنْ رَفَعَ عَقِيرَتَهُ بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ هُمْ: أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَنْحِرَافِ عَنِ السُّنَّةِ، وَتَارِكِي نَهْجِ التَّوْحِيدِ الصَّافِي، وَالْبِضَاعَةِ الْمُرْجَاةِ فِي الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ الْأَثَرِيِّ، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ.

* وَكَمَا تَكَشَّفَتْ لَنَا أَهْدَافُ الْعُصْبَةِ الرَّدِّيَّةِ الَّتِي تُحَرِّكُهَا دَوَافِعُ حِزْبِيَّةٍ تَنَوَّعَتْ دَوَافِعُهَا، وَلَكِنَّهَا اجْتَمَعَتْ عَلَى مُحَارَبَةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ، وَحَفْرِ الْأَخَادِيدِ فِي طَرِيقِ الْمَدِّ الدَّعْوِيِّ السَّلَفِيِّ الَّذِي تَشْهَدُهُ السَّاحَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَذَلِكَ فِي صُورَةِ تَجْرِيحِ دُعَاتِهَا، فَلَمْ نُلْقْ لَهُمْ بَالًا؛ لِأَنَّنا لَا نُرِيدُ مِرَاءً وَلَا جِدَالًا، وَلِثِقَتِنَا بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ سَيُعِيدُ مَكْرَهُمْ عَلَيْهِمْ وَبَالًا: ﴿وَمَكْرُ أَوْلَيْكَ هُوَ يَبُورٌ﴾ [فَاطِرٌ: ١٠]، فَانْظُرْنَا هُمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، وَبِالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ يَقْتَنِعُونَ، أَوْ يَتَذَكَّرُونَ فَيْرُعُونَ... وَلَكِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُعِيدُواهَا جَذْعَةً؛ لِأَنَّ نَارَ الْحَقِّدِ، وَالْحَسَدِ، وَالْبَغْضَاءِ فِي قُلُوبِهِمْ لَمْ تَنْطَفِئْ، وَكَيْفَ يُحْمَدُ أَوْارُهَا وَفِيهَا يَنْفُخُ دُؤُوسُ الشَّهَوَاتِ، وَالشُّبُهَاتِ، وَيَمْنُونَهُمْ: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٠]، فَاصْدُرُوا الْفَتَاوَى الْمُخَالَفَةَ لِلشَّرْعِ

وَقَدْ مَلَأُوهَا مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ، وَزُورًا لَعَلَّهُمْ يُرَوِّجُونَ عَلَى الْمَخْدُوعِينَ مِنَ الْهَمَجِ الرَّعَاعِ.

* فَتَرَاهُمْ يَبْحَثُونَ عَنْ زَلَّةٍ لِيَجْعَلُوا مِنْهَا الْعِلَّةَ، وَعَنْ عَشْرَةٍ لِيَدْعُوا إِلَى النَّفْرَةِ، وَتَرَاهُمْ يَجْعَلُونَ مِنَ الْحَبَّةِ قُبَّةً، وَمِنَ النَّمْلَةِ فَيْلًا!

* وَتَرَاهُمْ يَمْضِعُونَ الْهَوَاءَ بَعْدَ أَنْ عَجِزُوا عَنِ اسْتِنْبَاتِ بُدُورِ حِقْدِهِمْ، وَحَسَدِهِمْ فِيهِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَتَرَاهُمْ يَنْسُجُونَ مِنَ الرِّمَالِ حِبَالًا، وَيَجْعَلُونَ مِنْ أَعْوَادِ الْخَيْرَانِ حِبَالًا، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ شَوْهُوا سُمْعَةَ الْبِرَاءِ، وَلَطَّخُوا صُورَةَ الَّذِينَ جَعَلُوا هِجْرَتَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِرَسُولِهِ ﷺ.

* فَأَوْلَيْكَ سُحْقًا لَهُمْ سُحْقًا، وَمُحَقًّا لَهُمْ مُحَقًّا، وَتَعَسًّا لَهُمْ تَعَسًّا، فَأَوْلَى لَهُمْ ثُمَّ أَوْلَى لَهُمْ.

أَقُولُ: لَقَدْ أَصْبَحَ أَمْرًا مَأْلُوفًا الْيَوْمَ أَنْ يَطْفُوَ فَلَانٌ، وَيُشَارَ إِلَيْهِ بِالْبَنَانِ إِذَا نَازَلَ عَظِيمًا!، أَوْ أَهَانَ كَرِيمًا!

* وَكَمْ رَأَيْنَا أُمَّثَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَعْمَاهُمْ حُبُّ الظُّهُورِ، وَأُصِيبُوا بِدَاءِ الْعِظَمَةِ، فَقَامُوا يَتَطَاوُلُونَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ؛ فَكَانَ رَدُّهُمْ عَلَيْهِمْ بُدُونِ أَدَبٍ، وَنِيْلُهُمْ مِنْهُمْ بِكُلِّ وَقَاحَةٍ، هُوَ الْقَبْرُ الَّذِي حَفَرُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ، فَلَمْ تَقُمْ لَهُمْ بَعْدَهَا قَائِمَةٌ، وَعَلَى نَفْسِهَا جَنَّتْ بَرَاقِشٌ: ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾

[الأنفال: ٤٤].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٥):
 (وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُرَادُ الرَّادِّ بِذَلِكَ إِظْهَارَ عَيْبٍ مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ، وَتَنْقِصَهُ، وَتَبْيِينَ جَهْلَهُ،
 وَقُصُورَهُ فِي الْعِلْمِ - بِزَعْمِهِ - وَنَحْوَ ذَلِكَ كَانَ مُحَرَّمًا، سِوَاءَ كَانَ رَدُّهُ لِذَلِكَ فِي وَجْهِ
 مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِ، وَسِوَاءَ كَانَ فِي حَيَاتِهِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهَذَا دَاخِلٌ فِيمَا ذَمَّهُ اللهُ
 تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَتَوَعَّدَ عَلَيْهِ فِي الْهَمْزِ وَاللَّمْزِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٢):
 (وَأَمَّا بَيَانُ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُ، إِذَا تَأَدَّبَ فِي الْخِطَابِ، وَأَحْسَنَ فِي الرَّدِّ
 وَالْجَوَابِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَلَا لَوْمَ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٩):
 (وَأَمَّا إِشَاعَةُ، وَإِظْهَارُ الْعُيُوبِ فَهُوَ مِمَّا حَرَّمَ اللهُ، وَرَسُولُهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
 يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللهُ يَعْلَمُ
 وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، فَلِهَذَا كَانَ إِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ مُقْتَرَنَةً بِالتَّعْيِيرِ، وَهُمَا مِنْ
 خِصَالِ الْفُجَّارِ، لِأَنَّ الْفَاجِرَ لَا غَرَضَ لَهُ فِي زَوَالِ الْمَفَاسِدِ، وَلَا فِي اجْتِنَابِ الْمُؤْمِنِ
 لِلنَّقَائِصِ وَالْمَعَايِبِ، إِنَّمَا غَرَضُهُ فِي مُجَرَّدِ إِشَاعَةِ الْعَيْبِ فِي أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، وَهَتَكَ
 عَرَضُهُ، فَهُوَ يُعِيدُ ذَلِكَ وَيُبْدِيهِ، وَمَقْصُودُهُ تَنْقِصُ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فِي إِظْهَارِ عُيُوبِهِ،
 وَمَسَاوِيهِ لِلنَّاسِ لِيُدْخَلَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الضَّرَرَ فِي الدُّنْيَا!). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٣٠):
 (وَأَمَّا الْحَامِلُ لِلْفَاجِرِ عَلَى إِشَاعَةِ السُّوءِ وَهَتَكَ، فَهُوَ الْقَسْوَةُ وَالْغِلْظَةُ، وَمَحَبَّتُهُ إِيْذَاءَ
 أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، وَإِدْخَالَ الضَّرَرَ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ صِفَةُ الشَّيْطَانِ الَّذِي يُزَيِّنُ لِبَنِي آدَمَ الْكُفْرَ،

وَالْفُسُوقَ، وَالْعِصْيَانَ لِيَصِيرُوا بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ النَّيْرَانِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فَاطِرٌ: ٦] ... فَشَتَّانَ بَيْنَ مَنْ قَصَدَهُ النَّصِيحَةَ، وَبَيْنَ مَنْ قَصَدَهُ الْفَضِيحَةَ، وَلَا تَلْتَبِسْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى إِلَّا عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ الصَّحِيحَةِ). اهـ

قُلْتُ: وَمِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَوْحِيدُ الْكَلِمَةِ عَلَى شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِشَاعَةُ الْأَلْفَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْأُخُوَّةِ^(١) بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمُرَاعَاةُ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا مِنَ الْحُقُوقِ تَجَاهَ إِخْوَانِنَا، وَهَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ، وَمَعْرِفَةٍ، وَاطِّلَاعٍ.

وَلِتَتَذَرَكِ الْأَخْطَاءَ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ فِي نُصَحِهِمْ، فَتَتَحَوَّلَ النَّصِيحَةُ إِلَى تَعْيِيرٍ!، وَالْإِصْلَاحُ إِلَى تَنْفِيرٍ!، وَالصَّفَاءُ إِلَى تَعْكِيرٍ!^(٢)

قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ النَّصُوصُ النَّبَوِيُّ فِي تَثْبِيتِ دَعَائِمِ الْأُخُوَّةِ، وَإِشَاعَةِ الْمَحَبَّةِ، وَالْمَوَدَّةِ، وَالْوِثَامِ، وَقَدْ تَلَقَّهَا قُلُوبُ الصَّحَابَةِ بِمَبْدَأِ التَّلَقِّيِ لِلتَّنْفِيذِ وَالتَّطْبِيقِ، وَعَاشَتْهَا حَيَاةً كَرِيمَةً، رَقَّتْ فِيهَا الْقُلُوبُ، وَصَفَتْ فِيهَا النَّفُوسُ، وَسَمَتْ فِيهَا الْمَشَاعِرُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧١].

قُلْتُ: وَالْمَفْرُوضُ أَنْ يَكُونَ الْأَخُ وَائْتِقًا مِنْ أَخِيهِ، مُطْمَئِنًّا إِلَيْهِ، فَلَا يُؤَوَّلُ كَلَامَهُ إِلَّا بِخَيْرٍ مَا دَامَ يَجِدُ فِي الْكَلَامِ مَجَالًا لِلتَّأْوِيلِ الْحَسَنِ.

(١) قُلْتُ: وَالْأُخُوَّةُ حُرْمَةٌ يَجِبُ الْوُقُوفُ عِنْدَهَا، وَقَدْ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرْطًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٧٤).

(٢) وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ جُمْلَةٌ وَتَفْصِيلًا فِي كِتَابِي: «تُخْفَةُ الْأَخْبَارِ فِي تَأْلِيفِ قُلُوبِ الْأَبْرَارِ»، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

قُلْتُ: وَلَا سَبِيلَ لِتَقْوِيَةِ الرَّوَاطِبِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا فِي تَقْرِيبِ الْقُلُوبِ قَوْلًا وَفِعْلًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحُجْرَاتُ: ١٢].

* يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى نَاهِيًا عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ كَثِيرٍ مِنَ الظَّنِّ، وَهُوَ التُّهْمَةُ، وَالتَّخُونُ لِلْأَهْلِ، وَالْأَقَارِبِ، وَالنَّاسِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، لِأَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ يَكُونُ إِثْمًا مَحْضًا، فَلْيُجْتَنَبْ كَثِيرٌ مِنْهُ احْتِيَاظًا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٦):
 (وَمَنْ حَمَلَ كَلَامَهُ، وَالحَالُ عَلَى مَا ذُكِرَ، فَهُوَ مِمَّنْ يَظُنُّ بِالْبَرِيِّ الظَّنَّ السُّوءَ، وَذَلِكَ مِنَ الظَّنِّ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَرَسُولُهُ ﷺ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي؛ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٢]، فَإِنَّ الظَّنَّ السُّوءَ مِمَّنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ - أَعْنِي هَذَا الظَّنَّ - أَمَارَاتُ السُّوءِ، مِثْلَ: كَثْرَةِ البَغْيِ، وَالعُدْوَانِ، وَقَلَّةِ الوَرَعِ، وَإِطْلَاقِ اللِّسَانِ، وَكَثْرَةِ الغَيْبَةِ، وَالبُهْتَانِ، وَالحَسَدِ لِلنَّاسِ، عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالاْمْتِنَانِ، وَشِدَّةِ الحِرْصِ عَلَى المُزَاحِمَةِ عَلَى الرِّئَاسَاتِ قَبْلَ الأَوَانِ، فَمَنْ عُرِفَتْ مِنْهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي لَا يَرْضَى بِهَا أَهْلُ العِلْمِ وَالإِيمَانِ، فَإِنَّهُ إِثْمًا يُحْمَلُ تَعَرُّضُهُ لِلْعُلَمَاءِ، وَرَدُّهُ عَلَيْهِمْ عَلَى الوَجْهِ الثَّانِي فَيَسْتَحِقُّ حِينَئِذٍ مَقَابَلَتَهُ بِالهُوَانِ، وَمَنْ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ أَمَارَاتُ بِالكُلِّيَّةِ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى أَحْسَنِ مُحْمَلَاتِهِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَسْوَأِ حَالَاتِهِ. وَقَدْ قَالَ

(١) انظر: «تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٤ ص ٢٢٧).

عُمَرُ رضي الله عنه: (لَا تَظُنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ سُوءًا وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا فِي الْخَيْرِ مَحْمَلًا) ^(١). اهـ

قُلْتُ: فَالْعَلَّةُ إِذَا تَبِعَ الْأَخَ، وَسُوءُ الظَّنِّ بِهِ ^(٢)، اللَّهُمَّ غَفِرًا.

* وَهَذِهِ الْعَلَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ وَالْأَوْلَى فِي أَتْبَاعِ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ فِي تَمْزِيْقِ الْأُخُوَّةِ، وَتَشْتِيَةِ الْأَحْبَابِ، وَذَهَابِ الْأَلْفَةِ، وَالْمَوَدَّةِ بَيْنَهُمْ، فَلَمْ يَرَحْمُوا الْمُسْلِمِينَ، بَلْ وَلَمْ يَرَحْمُوا أَنْفُسَهُمْ، كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ مِنْهُمْ فِي اخْتِلَافَاتِهِمْ مَعَ بَعْضِهِمُ الْبَعْضَ، وَهَذَا عِقَابُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ.

فَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ لَا يَرَحِمُ النَّاسَ لَا يَرَحِمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا يَرَحِمُ اللَّهُ مَنْ لَا يَرَحِمُ النَّاسَ). ^(٣)

(١) أَنْتَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْمُحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٣٩٥) مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ عَامِرِ الْجُمَحِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَتَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٤ ص ٣٦٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٣٠٥) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.
وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٢٢٧).

(٢) قُلْتُ: بَلْ إِنْ تَبِعْتَ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ أَفْسَدْتَهُمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٠ ص ٣٤٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣١٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣٥٨ و ٣٦١ و ٣٦٥).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنْهُمَا قَالَ: (الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ).^(١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (لَا تُنْزِعِ الرَّحْمَةَ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ).^(٢)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ).^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِمْتَاعِ» (ص ٦٧):

إِنَّ مَنْ يَرْحَمُ مَنْ فِي الْأَرْضِ قَدْ أَنْ أَنْ يَرْحَمَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ
فَارْحَمِ الْخَلْقَ جَمِيعًا إِنَّمَا يَرْحَمُ الرَّحْمَنُ فِينَا الرَّحْمَا

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يُوسُفُ: ٥٣].

قُلْتُ: فَإِذَا أَرَادَ الْعَبْدُ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِخُلُقِ الرَّحْمَةِ عَلَى النَّاسِ، احْتَاجَ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَ لَهُ فِي الصَّدْرِ الَّذِي هُوَ سَاحَةُ الْقَلْبِ، فَمَنْ كَانَ أَوْسَعَ صَدْرًا، كَانَ أَوْسَعَ رَحْمَةً لِلنَّاسِ ... فَإِذَا اتَّسَعَ صَدْرُهُ^(٤)، وَجَدَ كُلَّ خُلُقٍ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ نَاحِيَةً فِي صَدْرِهِ،

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٩٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٢٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٦٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ١٧٥).

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٣٧٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٢٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٧٧).

وَتَمَكَّنْتُ مِنْهُ، وَ سَهَّلَ عَلَى الْقَلْبِ إِنْفَاذَ أَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ رَسُوْلِهِ ﷺ... فَيُنْشِرِحُ الصَّدْرُ عَلَى قَدْرِ تَوْسِعِ الرَّحْمَةِ فِيهِ، فَمُبْتَدَأُ الرَّحْمَةَ أَنْ يَعْمَلَ الْعَبْدُ فِي تَوْسِعِ الصَّدْرِ حَتَّى تَصِيرَ لَهُ الْأَخْلَاقُ الْحَمِيدَةُ، فَتُشْرِقُ مِنْهُ أَنْوَارُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَيَعِيشَ غَيًّا بِاللَّهِ تَعَالَى مَا عَاشَ، وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قُلْتُ: فَإِذَا رَحِمَكَ الرَّحْمَنُ صَلَحَتْ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَتَفَرَّغَتْ لِلْعِلْمِ النَّافِعِ، وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَإِذَا لَمْ تُرْحَمْ لَمْ تَصْلُحْ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ تَتَفَرَّغْ لِلْعِلْمِ النَّافِعِ، وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

* فَالرَّحْمَةُ رِقَّةٌ فِي الْقَلْبِ، وَحَسَا سِيَّةٌ فِي الضَّمِيرِ، وَإِرْهَافٌ فِي الشُّعُورِ تَسْتَهْدِفُ الرَّأْفَةَ بِالْآخَرِينَ، وَالشَّفَقَةَ عَلَيْهِمْ مَنْ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِلْبَلَاءِ، وَالضَّرَرَ، وَالاخْتِلَافِ الْمُهْلِكِ، وَتَسَلِّطِ أَعْدَاءِ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ.

* وَ لِنَعْلَمَ أَنَّ الرَّحْمَةَ خُلِقَ إِسْلَامِي كَرِيمٌ حَثَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَمَنْ ابْتَلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ مَكْرِ الْجَزْبِيَّةِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى، وَيَسْتَعِينَ بِهِ، وَيَصْبِرْ فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٣٧):

(وَمَنْ بُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْمَكْرِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، وَيَسْتَعِينَ بِهِ، وَيَصْبِرْ، فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلتَّقْوَى،

(١) وَإِذَا صَاقَ صَدْرُهُ لَمْ تَسْتَعِرَّ الرَّحْمَةُ فِيهِ، وَ مَلَكَ نَفْسُهُ بِقُوَّةِ الْهَوَى، وَ سُلْطَانَ الشَّيْطَانِ، فَعَامَلَ الْخَلْقَ بِالْعَضْبِ، لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُرِيهِ ذَلِكَ، حَتَّى يَأْخُذَ مِنَ الشُّبُهَاتِ بِتَضْيِيعِ الْأَمَانَاتِ، وَتَعْطِيلِ الْفَرَائِضِ، وَ مَنَعَ الْحُقُوقِ، وَالتَّعَصُّبِ لِالْآرَاءِ، وَيُعْرِضُ عَنِ الْمَوَاعِظِ وَالتَّصَانِيحِ، وَنَسْيَانَ الْمَوْتِ وَالمَعَادِ، وَالحِسَابِ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ تَعَالَى، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ قَصَّ قِصَّةَ يُوسُفَ، وَمَا حَصَلَ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَذَى بِالْمَكْرِ، وَالْمُخَادَعَةِ: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يُوسُفُ: ٢١]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِأَخَوْتِهِ: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يُوسُفُ: ٩٠]، وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا حَصَلَ لَهُ، وَلِقَوْمِهِ مِنْ أَدَى فِرْعَوْنَ وَكَيْدِهِ، قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٢٨]، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَكْرَ يَعُودُ وَبِالْهِ عَلَى صَاحِبِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فَاطِرُ: ٤٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢٣]، وَالْوَاقِعُ يَشْهَدُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ سَبَرَ أَخْبَارَ النَّاسِ، وَتَوَارَيْخَ الْعَالَمِ وَقَفَ عَلَى أَخْبَارِ مَنْ مَكَرَ بِأَخِيهِ فَعَادَ مَكْرُهُ عَلَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِنَجَاتِهِ وَسَلَامَتِهِ عَلَى الْعَجَبِ الْعَجَابِ. (١) اهـ

قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ لَهُمُ النَّصِيبُ الْأَوْفَرُ فِي هَذَا الْكَلَامِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ مَكْرٍ (٢)، وَيُظْهِرُونَ مَكْرَهُمْ فِي صُورَةِ نُصْحِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(١) قُلْتُ: وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهَوَّ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَلَا بُدَّ.

(٢) فَقَدْ مَكَرُوا قَدِيمًا وَحَدِيثًا بِأَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَقَدْ عَادَ مَكْرُهُمْ عَلَيْهِمْ وَبِالْأُ، وَقَدْ هَرَمُوا شَرَّ هَرِيمَةٍ فِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ عَلَى يَدَيِّ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ

وَطَلَبَتِهِمْ، وَالْوَاقِعُ يَشْهَدُ بِذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٣١):
 وَعُقُوبَةٌ مِنْ أَشَاعِ السُّوءِ عَلَى أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، وَتَتَّبَعُ عُيُوبَهُ، وَكَشَفَ عَوْرَتَهُ، أَنْ يَتَّبِعَ اللَّهُ
 عَوْرَتَهُ، وَيَفْضَحَهُ، وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٣٤)
 فَيَمَنْ يُظْهِرُ النَّصْحَ، وَيُبْطِنُ التَّعْيِيرَ وَالْأَذَى، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ: (وَمَنْ
 أَخْرَجَ التَّعْيِيرَ وَأَظْهَرَ السُّوءَ وَإِشَاعَتَهُ فِي قَالِبِ النَّصْحِ وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ
 الْعُيُوبُ، إِمَّا عَامًّا أَوْ خَاصًّا، وَكَانَ فِي الْبَاطِنِ إِنَّمَا غَرَضُهُ التَّعْيِيرُ وَالْأَذَى، فَهُوَ مِنْ
 إِخْوَانِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فِي مَوَاضِعَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ مَنْ أَظْهَرَ
 فِعْلًا أَوْ قَوْلًا حَسَنًا، وَأَرَادَ بِهِ التَّوَصُّلَ إِلَى غَرَضٍ فَاسِدٍ يَقْضِيهِ فِي الْبَاطِنِ، وَعَدَّ ذَلِكَ
 مِنْ خِصَالِ النِّفَاقِ؛ كَمَا فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ الَّتِي هَتَكَ فِيهَا الْمُنَافِقِينَ وَفَضَحَهُمْ بِأَوْصَافِهِمْ
 الْحَبِيثَةِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضُرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ
 حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ
 «١٠٧» لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا...﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ
 بِمَا آتَوْا وَيَجِبُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ
 عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٨٨]، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ، لَمَّا سَأَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ
 شَيْءٍ فَكْتَمُوهُ وَأَخْبَرُوهُ بغيرِهِ، وَقَدْ أَرَوْهُ أَنْ قَدْ أَخْبَرُوهُ بِمَا سَأَلَهُمْ عَنْهُ، وَاسْتَحْمَدُوا
 بِذَلِكَ عَلَيْهِ وَفَرِحُوا بِمَا آتَوْا مِنْ كِتْمَانِهِ، وَمَا سَأَلَهُمْ عَنْهُ.

* كَذَلِكَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ مُخْرَجٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(١).
 وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُتَأَفِّقِينَ كَانُوا إِذَا خَرَجَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ إِلَى الْغَزْوِ تَخَلَّفُوا عَنْهُ وَفَرِحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ اعْتَدَرُوا إِلَيْهِ وَحَلَفُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ)^(٢).
 * فَهَذِهِ الْخِصَالُ، خِصَالُ الْيَهُودِ وَالْمُتَأَفِّقِينَ، وَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ الْإِنْسَانُ فِي الظَّاهِرِ
 قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، وَهُوَ فِي الصُّورَةِ الَّتِي ظَهَرَ عَلَيْهَا حَسَنٌ، وَمَقْصُودُهُ بِذَلِكَ التَّوَصُّلُ إِلَى
 غَرَضٍ فَاسِدٍ، فَيَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَظْهَرَ مِنْ ذَلِكَ الْحَسَنِ، وَيَتَوَصَّلُ هُوَ بِهِ إِلَى غَرَضِهِ
 الْفَاسِدِ الَّذِي أَبْطَنَهُ، وَيَفْرَحُ بِحَمْدِهِ عَلَى ذَلِكَ الَّذِي أَظْهَرَ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَفِي الْبَاطِنِ
 شَيْءٌ، وَعَلَى تَوَصُّلِهِ فِي الْبَاطِنِ إِلَى غَرَضِهِ السَّيِّئِ، فَتَتِمُّ لَهُ الْفَائِدَةُ، وَتَنْقُذُ لَهُ الْحِيلَةُ
 بِهَذَا الْخِدَاعِ!!.

* وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلَا بَدَّ، فَهُوَ مُتَوَعَّدٌ بِالْعَذَابِ
 الْأَلِيمِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ دَمَ رَجُلٍ وَتَنْقِصَهُ، وَإِظْهَارَ عَيْبِهِ لِيُنْفِرَ النَّاسَ عَنْهُ؛
 إِمَّا مَحَبَّةً لِإِيذَائِهِ أَوْ لِعَدَاوَتِهِ، أَوْ مَخَافَةً مِنْ مُزَاحِمَتِهِ عَلَى مَالٍ أَوْ رِيَّاسَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ
 مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَذْمُومَةِ، فَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِإِظْهَارِ الطَّعْنِ فِيهِ بِسَبَبٍ دِينِيٍّ، مِثْلُ:
 أَنْ يَكُونَ قَدْ رَدَّ قَوْلًا ضَعِيفًا مِنْ أَقْوَالِ عَالِمٍ^(٣) مَشْهُورٍ فَيُشِيعُ بَيْنَ مَنْ يُعَظِّمُ ذَلِكَ الْعَالِمَ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٥٦٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٧٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٥٦٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٧٧).

(٣) قُلْتُ: فَمَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ!.

أَنْ فُلَانًا يُبْغِضُ هَذَا الْعَالِمَ وَيَذْمُهُ وَيَطْعُنُ عَلَيْهِ فَيَغْرُبُ بِذَلِكَ كُلُّ مَنْ يُعَظَّمُهُ، وَيُوْهِمُهُمْ أَنَّ بُغْضَ الرَّادِّ وَأَذَاهُ مِنْ أَعْمَالِ الْقُرْبِ، لِأَنَّهُ ذَبَّ عَنْ ذَلِكَ الْعَالِمِ، وَرَفَعَ الْأَذَى عَنْهُ، وَذَلِكَ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَطَاعَةٌ؛ فَيَجْمَعُ هَذَا الْمُظْهَرُ لِلنُّصْحِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَبِيحَيْنِ مُحَرَّمَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُحْمَلَ رَدُّ هَذَا الْعَالِمِ الْقَوْلِ الْآخَرَ عَلَى الْبُغْضِ، وَالطَّعْنِ، وَالْهَوَى، وَقَدْ يَكُونُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ النَّصْحَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِظْهَارَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ كَتْمَانُهُ مِنَ الْعِلْمِ. وَالثَّانِي: أَنْ يُظْهَرَ الطَّعْنُ عَلَيْهِ لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى هَوَاهُ، وَعَرَضِهِ الْفَاسِدِ فِي قَالِبِ النَّصْحِ، وَالذَّبِّ عَنْ عُلَمَاءِ الشَّرْعِ.

* وَبِمِثْلِ هَذِهِ الْمَكِيدَةِ كَانَ ظَلَمَ بَنِي مَرْوَانَ وَأَتْبَاعِهِمْ يَسْتَمِيلُونَ النَّاسَ إِلَيْهِمْ، وَيُنْفَرُونَ قُلُوبَهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ وَذُرِّيَّتِهِمْ ﷺ أَجْمَعِينَ). اهـ

قُلْتُ: وَلَوْ تَبَعْنَا ذِيُولَ مُشْكَلَةِ الْمُقَلِّدِ الْمُتَعَصِّبِ لَوَجَدْنَاهَا نَابِعَةً مِنْ عَوَامِلِ

عَدَّةٍ:

مِنْهَا: شَعُورُهُ بِالْحَسَدِ.

وَمِنْهَا: تَحْرِيطُ مِنْ جِهَاتٍ أُخْرَى لَهَا مَصْلَحَةٌ فِي الطَّعْنِ عَلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ.

وَمِنْهَا: حُبُّ الظُّهُورِ فِي الرَّدِّ عَلَى فُلَانٍ، وَفُلَانٍ.

وَمِنْهَا: مُحَاوَلَةٌ تَعْوِيضِ مَا فِي قَلْبِهِ مِنْ حَقْدٍ، وَغِلٍّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ

مَنْشُورًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ١٣].

* وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ نِعْمَةٍ مِنْ حَاسِدٍ، وَلِكُلِّ حَقٍّ مِنْ جَاحِدٍ وَمُعَانِدٍ ... وَهَذِهِ بِضَاعَتُهُ الْمُرْجَاةُ ... وَعَقْلُهُ الْمَكْدُودُ يُعْرَضُ عَلَى عُقُولِ الْعَالَمِينَ، وَالْقَاوَةُ نَفْسُهُ، وَعَرْضُهُ بَيْنَ مَخَالِبِ الْحَاسِدِينَ، وَأَنْيَابِ الْبُعَاةِ الْمُعْتَدِينَ، فَاسْتَهْدِفَ لِسِهَامِ الرَّاشِقِينَ، وَاسْتَعْدَرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الرَّكْلِ ثُمَّ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ... فَلَا يَعْرِفُ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَلَا يُنْكِرُ مِنَ الْمُنْكَرِ إِلَّا مَا وَافَقَ إِزَادَتَهُ، وَهَاتِفَ هَوَاهُ، يَسْتَطِيلُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الرَّسُولِ ﷺ وَحِزْبِهِ بِأَصْغَرِيهِ، وَيُجَالِسُ أَهْلَ الْإِرْجَاءِ وَالْجَهَالَةِ، وَيُزَاحِمُهُمْ بِرُكْبَتَيْهِ، قَدِ ارْتَوَى مِنْ مَاءِ آجِنٍ.^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ تَبَيَّنَ لِي مِنْ كِتَابَاتِ هَؤُلَاءِ فِي الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ أَنَّهُمْ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ يُحَكِّمُونَ الدِّينَ بِآرَاءِ الرِّجَالِ، وَبِحَسَبِ عَادَاتِ الْبُلْدَانِ، وَهَذَا الَّذِي اعْتَادُوهُ، وَتَرَبَّوْا عَلَيْهِ، فَقَلَّدُوا آبَاءَهُمْ، وَقَالُوا بِقَوْلِ مَشَايخِهِمْ بُدُونِ نَظَرٍ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٥ ص ٢٣٣): (فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا قَوْلَ عَالِمٍ وَاحِدٍ وَحُجَّتَهُ؛ دُونَ قَوْلِ الْعَالِمِ الْآخَرِ وَحُجَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْعَوَامِّ الْمُقَلِّدِينَ^(٢))؛ لَا مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُرْجِحُونَ وَيُزَيِّفُونَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رَفْعِ الْمَلَامِ» (ص ٨٩): (فَلَا بُدَّ أَنْ نُؤْمِنَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَنَتَّبِعَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا جَمِيعَهُ، وَلَا نُؤْمِنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ، وَنَكْفُرَ

(١) وَأَنْظَرُ: «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» لابن القيم (ج ١ ص ٢١٨).

(٢) قُلْتُ: وَالْمُتَعَصِّبُ يَعْتَبِرُ مِنَ الْعَوَامِّ الْمُقَلِّدِينَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بَعْضٍ، وَتَلِينَ قُلُوبَنَا لِاتِّبَاعِ بَعْضِ السُّنَنِ، وَتَنْفِرَ عَنْ قَبُولِ بَعْضِهَا بِحَسَبِ الْعَادَاتِ وَالْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، إِلَى صِرَاطِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ). اهـ.

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ أَنْ نُفْتِيَ النَّاسَ بِالِدَّلِيلِ أَوَّلًا، ثُمَّ نَحْتَجُّ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ وَافَقُوا الدَّلِيلَ، فَلَا نَحْتَجُّ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ بِدُونِ دَلِيلٍ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ يُحْتَجُّ لَهُمْ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُدًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ: النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَدَّرُ مُقَدَّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ.

قُلْتُ: فَعَلَى الْمُتَعَصِّبِ الْمُقَلِّدِ أَنْ يَفْهَمَ ذَلِكَ جَيِّدًا، وَإِلَّا هَلَكَ مَعَ مَنْ هَلَكَ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾

[النِّسَاءُ: ١٤٠].

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٩٨): (وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ - فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ - حُكْمَهُ الشَّرْعِيَّ عِنْدَ حُضُورِ مَجَالِسِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي ... وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُجَادَلَةُ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ لِإِبْطَالِ آيَاتِ اللَّهِ وَنَصْرِ كُفْرِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدِعُونَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِمْ، فَإِنَّ اخْتِجَاجَهُمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ يَتَضَمَّنُ الاسْتِهَانَةَ بِآيَاتِ اللَّهِ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى حَقٍّ، وَلَا تَسْتَلْزِمُ إِلَّا

صَدَقًا، بَلْ وَكَذَلِكَ يَدْخُلُ فِيهِ حُضُورُ مَجَالِسِ الْمَعَاصِي وَالْفُسُوقِ^(١) الَّتِي يُسْتَهَانُ فِيهَا بِأَوَامِرِ اللَّهِ وَنَوَاهِيهِ، وَتُقْتَحَمُ حُدُودُهُ الَّتِي حَدَّهَا لِعِبَادِهِ، وَمُنْتَهَى هَذَا النَّهْيِ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ «حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ» أَي: غَيْرِ الْكُفْرِ بِآيَاتِ اللَّهِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهَا). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْمَرَاغِيُّ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٨٤): (وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى اجْتِنَابِ كُلِّ مَوْقِفٍ يَخُوضُ فِيهِ أَهْلُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّنْقِصِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْأَحْكَامِ الدِّيْنِيَّةِ؛ كَمَا يَقَعُ مِنْ أُسْرَاءِ التَّقْلِيدِ^(٢) الَّذِينَ اسْتَبَدَلُوا آرَاءَ الْعُلَمَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَبْقَ فِي أَيْدِيهِمْ إِلَّا قَالِ إِمَامٌ مَذْهَبِنَا كَذَا، وَقَالَ فَلَانٌ مِنْ أَتْبَاعِهِ كَذَا... وَجَعَلُوا رَأْيَ إِمَامِهِمْ مُقَدِّمًا عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، وَأَرَشَدَتْ إِلَيْهِ السُّنَّةُ). اهـ

قُلْتُ: وَمَنْ قَعَدَ مَعَهُمْ فَهُوَ شَرِيكٌ مَعَهُمْ فِي الْإِثْمِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

* فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُوضِّحُ الْأَلْفَاظَ الْعَامَّةَ فِي الْحُكْمِ، وَأَنَّ مَعَانِيَ الْآيَاتِ تَتَنَاوَلُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لِدُخُولِ مَا هُوَ مِثْلُهَا وَنَظِيرُهَا فِي الْحُكْمِ عُمُومًا، لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لِتَوْضِيحِ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ، وَلَيْسَتْ مَعَانِيَ الْأَلْفَاظِ وَالْآيَاتِ مَقْصُورَةً عَلَيْهَا

(١) فَأَدْخَلَ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَهْلَ الْبِدْعِ وَأَهْلَ الْمَعَاصِي، رَغْمَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، فَافْتَهَمَ لِهَذَا تَرَسَّدَ.

(٢) فَأَدْخَلَ الْمُفَسِّرُ الْمَرَاغِيُّ أَهْلَ التَّقْلِيدِ مِنَ الْمُتَعَصِّبَةِ لِمَذَاهِبِهِمُ الْفَقْهِيَّةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا، اللَّهُمَّ عَفْرًا.

بِحُكْمٍ مَخْصُوصٍ عَلَى أَنَاْسٍ مُعَيَّنِينَ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ إِنَّمَا نَزَلَ لِهِدَايَةِ أَوَّلِ الْأُمَّةِ وَآخِرِهَا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوَاعِدِ الْحَسَانِ» (ص ٧) عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: (وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ نَافِعَةٌ جِدًّا، بِمُرَاعَاتِهَا يَحْصُلُ لِلْعَبْدِ خَيْرٌ كَثِيرٌ وَعِلْمٌ غَزِيرٌ، وَبِإِهْمَالِهَا وَعَدَمِ مَلَا حَظِّهَا يُفَوِّتُهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ، وَيَقَعُ فِي الْغَلَطِ وَالِازْتِيَاكِ الْخَطِيرِ). اهـ.

قُلْتُ: وَزَعَمَ الْبَعْضُ أَنَّ نَزْلَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، فَمَنْ الْخَطَأُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ مَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَيُحْتَجُّ بِالْقُرْآنِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، كَمَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْكَافِرِينَ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ مُشَابَهَةٌ فِي أَصْلِ الْمُخَالَفَةِ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.^(١)

* وَقَدْ احْتَجَّ الْعُلَمَاءُ بِآيَاتٍ فِي إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْكُفَّارِ، لِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْ جِهَةِ الْمُشَابَهَةِ فَقَطْ، فَافْطَنْ لِهَذَا^(٢)، مِثْلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

(١) وانظر: «هَدْيَةُ السُّلْطَانِ إِلَى مُسْلِمِي بِلَادِ الْيَابَانَ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ٨٣)، و«الْقَوَاعِدُ الْحَسَانُ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ٧) الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: (الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ الْأَلْفَاظِ لَا بِخُصُوصِ الْأَسْبَابِ).

(٢) وانظر: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ١٥)، و«رِسَالَةُ التَّقْلِيدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٢٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٣٤)؛ بَعْدَ أَنْ سَاقَ بَعْضَ الْآيَاتِ فِي إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ: (وَقَدْ اِحْتَجَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ فِي إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُمْ كُفْرُ أَوْلِيكَ مِنْ جِهَةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهَا؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ لَمْ يَقَعْ مِنْ جِهَةِ كُفْرِ أَحَدِهِمَا وَإِيْمَانِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّشْبِيهُ بَيْنَ التَّقْلِيدَيْنِ بغيرِ حُجَّةٍ لِلْمُقَلِّدِ، كَمَا لَوْ قَلَّدَ رَجُلٌ فَكَفَرَ وَقَلَّدَ آخَرٌ فَأَذْنَبَ، وَقَلَّدَ آخَرَ فِي مَسْأَلَةٍ دُنْيَاهُ فَأَخْطَأَ وَجَهَّهَا، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مُلُومًا عَلَى التَّقْلِيدِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَقْلِيدٌ يُشْبَهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنْ اِخْتَلَفَتِ الْآثَامُ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١١٨].

قُلْتُ: فَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَهَى أَهْلَ الْإِسْلَامِ عَنِ اتِّخَاذِ الْمُنَافِقِينَ، أَوِ الْمُشْرِكِينَ، أَوِ الْمُبْتَدِعِينَ بَطَانَةً وَصُحْبَةً، لِأَنَّهُمْ يَسْعَوْنَ فِي مُخَالَفَتِهِمْ وَمَا يَضُرُّهُمْ بِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَإِذْخَالَ الْفَسَادِ عَلَيْهِمْ، وَبِمَا يَسْتَطِيعُونَ مِنَ الْمَكْرِ وَالْخَدِيعَةِ لِمَا يَحْمِلُونَهُ مِنَ الْبَغْضِ الشَّدِيدِ لَهُمْ، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ، أَي: وَمَا تَكِنُّ صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ مِمَّا قَدْ أَبَدُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْآيَاتِ لِلْعُقُولِ السَّلِيمَةِ، وَأَظْهَرَ لَهُمُ الدَّلَالَاتِ الْوَاضِحَةَ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا بَيْنَ الْوَلِيِّ وَالْعَدُوِّ، وَمَنْ يَصِحُّ أَنْ يَتَّخِذَ بَطَانَةً وَصُحْبَةً، وَمَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَّخِذَ بَطَانَةً وَصُحْبَةً لِخِيَانَتِهِ وَفَسَادِهِ، وَسُوءِ عَاقِبَةِ مُبَاطَنَتِهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦٣): (ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠] فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ؛ بَلْ عِنْدَهُمْ اتِّبَاعٌ سَلَفِهِمْ وَهُوَ الَّذِي اعْتَادُوهُ وَتَرَبَّوْا عَلَيْهِ^(١)). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ١ ص ٢٥): (الْأَحْكَامُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالدَّلِيلِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ١ ص ٤٦): (يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْتَصِرَ فِي فَتَوَاهُ - يَعْنِي: الْمُفْتِي - عَلَى قَوْلِهِ: فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، أَوْ قَوْلَانِ، أَوْ وَجْهَانِ، أَوْ رَوَايَتَانِ، أَوْ يُرْجَعُ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ، وَمَقْصُودُ الْمُسْتَفْتِي بَيَانُ مَا يَعْمَلُ بِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْزِمَ لَهُ بِمَا هُوَ الرَّاجِحُ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ تَوَقَّفَ حَتَّى يَظْهَرَ، أَوْ يَتْرُكَ الْإِفْتَاءَ). اهـ

قُلْتُ: وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ، وَبِمَا يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ بِالدَّلِيلِ، لِأَنَّ الْفَتَوَى شَأْنُهَا عَظِيمٌ، وَخَطَرُهَا جَسِيمٌ، فَهِيَ تَوْقِيعٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَدُخُولٌ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَالْقَائِمُ بِهَا مُعَرَّضٌ لِلخَطَأِ، فَعَلَيْهِ أَخْذُ الْحِيطَةِ،

(١) قُلْتُ: فَالْمُقَلَّدُ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ جَدِيدٍ عَنِ قَوْمِهِ، فَهَذَا الَّذِي تَرَبَّى عَلَيْهِ، وَاعْتَادَهُ فِي بَلَدِهِ مِنْ سِنِينَ طَوِيلَةٍ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

وَالْحَذَرِ، وَعَدَمِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ التَّاهُلِ لَهَا مَعَ شِدَّةِ الْمُرَاقَبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمُلَازِمَةِ التَّقْوَى، وَالْوَرَعِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ.^(١)

قُلْتُ: وَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ يَتَحَاشَوْنَهَا، وَيُودُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفِيَهُ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ مَعْمَرٍ رحمته الله - فِي شُرُوطِ مَنْ يَحِقُّ لَهُ الْفُتْيَا -: (واعتبر الشيخ تقي الدين - يعني: ابن تيمية - وابن الصلاح الاستفاضة بأنه أهل للفتيا، ورجحه النووي في الروضة، ونقله عن أصحابه - إلى أن قال: فعلى هذا لا يكتفى بمجرد انتسابه إلى العلم، ولو بمنصب تدريس أو غيره، لا سيما في هذا الزمان الذي غلب فيه الجهل، وقل فيه طلب العلم، وتصدى فيه جهالة الطلبة للقضاء والفتيا!).^(٢) اهـ

* وَلِذَلِكَ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الْفِتَنِ، وَالتَّوَازُلِ، وَالأَحْكَامِ، وَالْقَضَاءِ مِنْ أَمِّ أَنْسَابِ الاِسْتِقْرَارِ وَالأَمْنِ، وَمِنْ أَعْظَمِ مَا يُسَاهِمُ فِي رَفْعِ الْبَلَاءِ، وَالفِتَنِ، وَنَصْرِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَدُوِّهِمْ فِي الْخَارِجِ، وَالدَّخْلِ.

(١) وَلِذَلِكَ لَا تَعْتَرِبُ بِالَّذِينَ يُنْتَوْنَ فِي التَّلْفَازِ، أَوْ الْجَرَائِدِ، أَوْ الصُّحُفِ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ مِنَ الْجُهَالِ، وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِمُ الشُّيُوخُ، أَوْ الْعُلَمَاءُ، أَوْ الْمُفَكَّرُونَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنَ الْمَشِيخَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْفِكْرِ السَّلِيمِ ... وَإِطْلَاقُ الشُّيُوخِ أَوْ الْعُلَمَاءِ عَلَى هَؤُلَاءِ إِنَّمَا هُوَ أَشْبَهُ بِالصُّورِيِّ أَوْ الشُّكْلِيِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) «الاجتهاد والتقليد» (ص ٤٧).

قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ عَرَفُوا الطَّرِيقَ الْمَوْصَلَ إِلَى الْمَنَاصِبِ... فَيَذْهَبُ مَثَلًا إِلَى الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهَا... ثُمَّ يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ الأَكَادِيمِيَّةِ!... ثُمَّ يُنْصَبُ قَاضِيًا، أَوْ مُدِيرًا، أَوْ خَطِيبًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* فَهَذِهِ الْعَادَاتُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْهُمْ فَلَا يَعْتَرِيهَا عِنْدَهُمْ إِجْمَالٌ، وَلَا إِشْكَالٌ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مُخَالَفَتُهَا.

* وَهَؤُلَاءِ شَأْنُهُمْ شَأْنُ بَعْضِ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ يُعَظِّمُونَ الْعَادَاتِ الْجَارِيَةَ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ، وَيَغْضَبُونَ لَهَا إِذَا انْتَهَكْتَ أَعْظَمَ مِنْ غَضَبِهِمْ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا انْتَهَكْتَ، وَهَذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ١٣٠): (بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَحْكُمُونَ بِعَادَاتِهِمْ الَّتِي لَمْ يُنَزِّلْهَا اللَّهُ تَعَالَى، كَسَوَالِفِ الْبَادِيَةِ، وَكَأَمْرِ الْمُطَاعِينَ فِيهِمْ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْحُكْمُ بِهِ دُونَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْوَاجِبُ أَنْ يُجْعَلَ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَصْلًا فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، ثُمَّ يَرُدَّ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ النَّاسُ إِلَى ذَلِكَ.

* لِذَلِكَ تَرَى فَتَاوَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الْمُقْتَفِينَ لِأَثَرِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَالتَّابِعِينَ مُطَابِقَةً لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، يَتَحَرَّوْنَ ذَلِكَ غَايَةَ التَّحْرِي، فَحَصَلَتْ لَهُمُ السَّلَامَةُ، وَمَنْ حَادَّ عَنْ سَبِيلِهِمْ، حَصَلَ لَهُ الْخَطَأُ وَالزَّلَلُ، وَالتَّنَاقُضُ وَالِاضْطِرَابُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ١٧٠): (يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِلَفْظِ النَّصِّ مَهْمَا أَمَكْنَهُ؛ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ وَالذَّلِيلَ مَعَ الْبَيَانِ التَّامِّ، فَهُوَ حُكْمٌ مَضْمُونٌ لَهُ الصَّوَابُ، مُتَضَمَّنٌ لِلذَّلِيلِ عَلَيْهِ فِي أَحْسَنِ بَيَانٍ، وَقَوْلُ الْفَقِيهِ

(١) انظر: «زَجَرَ الْمُتَهَاوِنِ بِضَرِّرِ قَاعِدَةِ الْمَعْدِرَةِ وَالتَّعَاوُنِ» لِلدُّكْتُورِ حَمْدِ الْعُثْمَانِ (ص ١٠).

الْمُعَيَّنَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالْأُمَّةُ الَّذِينَ سَلَكُوا عَلَى مِنْهَاجِهِمْ، يَتَحَرَّوْنَ ذَلِكَ غَايَةَ التَّحَرِّيِّ، حَتَّى خَلَفَتْ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ رَغَبُوا عَنْ النُّصُوصِ، وَاشْتَقُوا لَهُمْ أَلْفَاظًا غَيْرَ أَلْفَاظِ النُّصُوصِ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ هَجْرَ النُّصُوصِ.

* وَمَعْلُومٌ أَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ لَا تَفِي بِمَا تَفِي بِهِ النُّصُوصُ مِنَ الْحُكْمِ وَالِدَلِيلِ وَحُسْنِ الْبَيَانِ، فَتَوَلَّدَ مِنْ هِجْرَانِ أَلْفَاظِ النُّصُوصِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْحَادِثَةِ، وَتَعْلِيْقِ الْأَحْكَامِ بِهَا عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَأَلْفَاظِ النُّصُوصِ عِصْمَةٌ، وَحُجَّةٌ، بَرِيئَةٌ مِنَ الْخَطَا، وَالتَّنَاقُضِ، وَالتَّعْقِيدِ، وَالْإِضْطِرَابِ^(١). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦٣): (ثُمَّ إِنَّ

هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠] فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ؛ بَلْ عِنْدَهُمْ اتِّبَاعٌ سَلَفِهِمْ وَهُوَ الَّذِي اعْتَادُوهُ وَتَرَبَّوْا عَلَيْهِ!^(٢) اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ لَا يُعْذَرُ الْمُقَلِّدُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْجَانِي عَلَى غَيْرِهِ فِي اقْتِحَامِهِ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ دِقَّتِهِ فِي الْبَحْثِ، فَلَا يُعْذَرُ كُلُّ مَنْ تَأَوَّلَ تَأْوِيلًا خَاطِئًا، أَيْ: لَا عُدْرَ لِأَحَدٍ فِي خَطَا رَكِبَهُ حَسِبَهُ هُدًى، فَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ، وَأَنْقَطَعَ الْعُدْرُ.

(١) قُلْتُ: فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ يُؤْصَلُ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَيُعْتَدُّ لَهَا أَنْ يَنْتَرِكَ الْعَادَاتِ فِي قَوْمِهِ، وَلَا يُدَّ عَلَيْهِ مِنَ التَّفْتِيْشِ وَالتَّنْقِيْبِ، وَاللَّهُ الْحَسِيبُ!.

(٢) وَلَا يَجِلُّ لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: «اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ»، أَوْ «اِخْتَلَفَ الْمُفْهَمَاءُ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَاعِدَةٌ الْمُتَعَالِمِينَ فِي الدَّعْوَةِ، اللَّهُمَّ عَفْرًا.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي « شَرْحِ السُّنَّةِ » (ص ٢٢): (وَذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ قَدْ أَحْكَمَا أَمْرَ الدِّينِ كُلِّهِ، وَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، فَعَلَى النَّاسِ الْإِتِّبَاعُ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذَا صِنْفٌ مِنَ النَّاسِ مُتَّبِعٌ لِأَهْوَائِهِ، وَأَرَائِهِ، وَخَوَاطِرِهِ، وَعَادَةِ قَوْمِهِ، وَتَرَاهُ يُرَدُّ مَا هُوَ أَوْضَحُ مِنَ الصُّبْحِ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَشَهَرُ مِنَ الشَّمْسِ: بِرَأْيٍ دَخِيلٍ، وَاسْتِحْسَانٍ ذَمِيمٍ، وَظَنِّ فَاسِدٍ، وَنَظَرٍ مَشُوبٍ بِالْهَوَى، فَهَلْ يُعَدُّ مِثْلَ هَذَا؟! (١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢٥١): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَارِضَ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته فِي «التَّبْدِ» (ص ١١٤): (وَالْتَقْلِيدُ حَرَامٌ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ أَحَدٍ بِلَا بُرْهَانٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٤٢): (وَبِالْتَقْلِيدِ أَغْفَلَ مَنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [المُمْتَحِنَةُ: ٦].
قُلْتُ: وَالْمُقَلِّدُ أَثِمٌ، وَإِنْ أَصَابَ الْحَقَّ، لِأَنَّهُ يُفْتِي النَّاسَ بِدُونِ اجْتِهَادٍ دَقِيقٍ فِي الْأَدِلَّةِ، وَالْأَحْكَامِ.

(١) وَانظُرْ: «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحْجَّةِ» لِأَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٥١٠)، وَ«شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلْبَرْبَهَارِيِّ (ص ٢٢).

قُلْتُ: فَتَظَرُّ الْمُقَلِّدُ قَاصِرٌ عَلَى الصُّورِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى الْحَقَائِقِ، فَهُوَ مَجْبُوسٌ فِي سِجْنِ التَّقْلِيدِ، مُقَيَّدٌ بِقِيُودِ الْعَادَاتِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ» (ص ٢٠٦): (كَمَا لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ، فَإِنَّهُ آثِمٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَفَ الْحَقَّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النَّبَذِ» (ص ١٢٠): (وَأَمَّا مَنْ قَلَّدَ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ صَادَفَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى، آثِمٌ بِتَقْلِيدِهِ، وَلَا سَلَامَةَ، وَلَا أَجْرَ لَهُ عَلَى مُوَافَقَتِهِ لِلْحَقِّ، وَمَا يَدْرِي كَيْفَ هَذَا؟، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى الْحَقِّ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِيهِ آثِمٌ إِثْمَيْنِ، إِثْمُ تَقْلِيدِهِ، وَإِثْمُ خِلَافِهِ لِلْحَقِّ، وَلَا أَجْرَ لَهُ الْبَتَّةَ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُدْلَانِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا أَجْرَ لِمَنْ قَلَّدَ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ أَصَابَ الْحَقَّ.

* وَقَدْ جَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ نَقَلَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ حَالَهُ: فَهُوَ آثِمٌ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْكُتَّابُ، وَالْوَعَّاطُ، وَالْقَصَّاصُ، وَالْخُطْبَاءُ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَنْقُلُ الْأَحَادِيثَ، وَيَبْتَهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ حَالَهَا إِلَّا عَنْ طَرِيقِ التَّقْلِيدِ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى رِوَايَةِ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ عَلَى الْخُلَاصِ» (ص ٩٣): (وَإِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ نَقَلَ حَدِيثًا صَحِيحًا؛ كَانَ آثِمًا فِي ذَلِكَ^(١)؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُ مَا لَا يَعْلَمُ لَهُ بِهِ، وَإِنْ صَادَفَ الْوَاقِعَ^(٢)؛ كَانَ آثِمًا بِإِقْدَامِهِ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُ). اهـ

(١) هَذِهِ عُقُوبَةٌ لَهُ، لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَالْمَمْرُوضُ أَنَّهُ لَا يَنْقُلُ شَيْئًا فِي الدِّينِ لَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ وَلَا غَيْرَهُ، بَلْ عَلَيْهِ السُّكُوتُ، وَيَلْزَمُ أَهْلَ الْعِلْمِ، لِأَنَّهُ جَاهِلٌ.

* وَلِأَنَّهُ جَمَعَ الْجَهْلَ، وَرَفَقَةَ الدِّينِ، ثُمَّ يَدْعِي دَعَاوَى بَاطِلَةٍ أَنَّهُ مِنَ الدُّعَاةِ!، أَوْ الْعُلَمَاءِ!، أَوْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ!

(٢) بَلْ وَإِنْ صَادَفَ الْحَقَّ، فَهُوَ آثِمٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا عَيْنُ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ قَفَا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُورًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٦].

قُلْتُ: فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ عَالِمٍ، وَطَالِبٍ، وَخَطِيبٍ، وَوَاعِظٍ، وَمُؤَلِّفٍ، وَكَاتِبٍ أَنْ لَا يُحَدِّثُوا النَّاسَ إِلَّا بِمَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَصِحَّتُهُ، وَإِلَّا؛ فَلَهُمْ حَظٌّ وَأَفْرٌ مِنْ أَحَادِيثِ الْوَعِيدِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رحمته الله فِي «الْبَاعِثِ عَلَى الْخَلَاصِ» (ص ٩٥): (وَلَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ فِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ الْمُصَنَّفَةِ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّقْلُ مِنْهَا، لِأَنَّ كُتُبَ التَّفْسِيرِ فِيهَا الْأَقْوَالُ الْمُنْكَرَةُ وَالصَّحِيحَةُ، وَمَنْ لَا يُمَيِّزُ صَحِيحَهَا مِنْ مُنْكَرِهَا لَا يَحِلُّ لَهُ الْاِعْتِمَادُ عَلَى الْكُتُبِ.

* وَأَيْضًا فَكَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ ضَعَفَاءُ النَّقْلِ، كَمُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَالْكَلْبِيِّ، وَالضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وَكَذَا كَثِيرٌ مِنَ التَّفَاسِيرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَصِحُّ عَنْهُ لِضَعْفِ رُؤَاتِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ص ٩٤ - الْبَاعِثُ): (قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْخَيْرِ مَنْ يَقُولُ فِيهِ بَرًّا بِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مِنْهُ بِأُصُولِ الْعِلْمِ وَفُرُوعِهِ، فَتَكُونُ مُوَافَقَتُهُ لِلصَّوَابِ - وَإِنْ وَافَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْرِفُهُ - غَيْرُ مَحْمُودَةٍ). اهـ

* وَكَيْتَ شِعْرِي! كَيْفَ يُقَدِّمُ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ عَلَى تَفْسِيرِ كِتَابِ اللَّهِ؟ أَحْسَنُ أحوَالِهِ أَنْ لَا يَعْرِفَ سَقِيمَهُ مِنْ صَحِيحِهِ، بَلْ يَزِيدُ أَحَدَهُمْ فَيُحَدِّثُ لِنَفْسِهِ أَقْوَالًا لَوْ نُقِلَتْ عَنِ الْمَجَانِينِ لَا سْتَقْبَحَتْ مِنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رحمته الله فِي «الْبَاعِثِ عَلَى الْخَلَاصِ» (ص ٩٦)؛ عَنِ الْأَيْمَّةِ الَّذِينَ يَتَوَقَّفُونَ عَنِ الْإِجَابَةِ فِي الدِّينِ: (فَإِذَا كَانَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَّةِ يَتَوَقَّفُ أَحَدُهُمْ عَنِ الْخَوْصِ فِي تَفْسِيرِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِيفَةً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَعَلُّمُ شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِهِ؟! ^(١)).

* وَأَيْضًا فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ هُوَ بِهَذَا الْوَصْفِ أَنْ يَنْقُلَ حَدِيثًا مِنَ الْكُتُبِ، بَلْ لَوْ مِنَ الصَّحِيحِينَ ^(٢) مَا لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْمُحَدِّثُ ابْنُ خَيْرٍ رحمته الله فِي «فَهْرَسْتِهِ» (ص ١٦): (وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا... حَتَّى يَكُونَ

(١) قُلْتُ: فَهَذَا يُوقِعُ النَّاسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْتِقَادَاتِ السَّيِّئَةِ، وَالْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ بِسَبَبِ تَحْدِيثِهِ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ وَسَلِّمْ.

وَأَنْظُرْ: «الْبَاعِثَ عَلَى الْخَلَاصِ مِنْ حَوَادِثِ الْقُصَاصِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٨).

(٢) قُلْتُ: وَهَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله، وَهَذَا الْقَوْلُ شَدِيدٌ عَلَى الْمُقْلِدَةِ لِلصَّحِيحِينَ مُطْلَقًا، لِظَنِّهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ قِسْمِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا جَهْلٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ الْمُصَنَّفَةَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ لَا نُفِلَتْ مِنَ الْخَطَا أَبَدًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَى بَنِي آدَمَ الْخَطَا، وَهُوَ مِنْ طَبِيعَتِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَصَدَقَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله حَيْثُ قَالَ: (أَبَى اللَّهُ أَنْ تَكُونَ الْعِصْمَةُ لِغَيْرِ كِتَابِهِ) اللَّهُمَّ عَفِّرَا.

أَنْظُرْ: «مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى» (ج ١ ص ٢٢)، وَ«مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٢١٦).

عِنْدَ ذَلِكَ الْقَوْلِ مَرِيئًا، وَلَوْ عَلَى أَقْلٍ وَجُوهِ الرِّوَايَاتِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ... مُطْلَقًا دُونَ تَقْيِيدٍ). اهـ

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فِي النُّفُوسِ، وَقَبِلَتْ بِهِ الْقُلُوبُ، وَعُلِمَ أَنَّ أَهْلَ الْحَسَدِ لَا يَبُدُّ لَنَا مِنْ اسْتِئْصَالِ شَأْفِئِهِمْ، وَالْقَضَاءِ عَلَى أَمْرِهِمْ، وَذَلِكَ إِمَّا بِالْقَلَمِ وَاللِّسَانِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

* فَهَذِهِ، وَتِلْكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَعَتْنِي لِكِتَابَةِ هَذَا الْكِتَابِ فِي مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي الرَّاحِلَةِ بِأَدْلَةِ السُّنَّةِ، وَالْآثَارِ، وَالْأَخْبَارِ، عِلْمًا بِأَنَّي لَمْ آتِ بِجَدِيدٍ، وَإِنَّمَا اعْتَمَدْتُ عَلَى كُتُبِ أئِمَّةِ الْهُدَى، وَالِدِّينِ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ، كَمَا هِيَ عَادَتِي، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ. * وَهَذِهِ تَنْبِيهَاتٌ مِنْ رَأْسِ الْقَلَمِ؛ لِقَمْعِ دَعَاوِي مَنْ تَعَدَّى وَظَلَمَ، قَدْ يَنْقُلُهَا نَاقِلٌ، وَيَتَقَبَّلُهَا قَابِلٌ، وَيَتَهَوَّكُ فِيهَا جَاهِلٌ، فَيَتَحَيَّرُ عَاقِلٌ، فَيُصِيبُ قَوْمًا بِجَهَالَةٍ، فَتَرْتَدُّ عَلَى مُحَدِّثِهَا وَمُبْتَدِعِهَا بِالنَّدَامَةِ، وَالْمَلَامَةِ، وَالْوَيْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

* وَلِذَلِكَ رَأَيْتُ تَسْطِيرَهَا؛ لِتَكُونَ قُوَّةً لِلْمُسْتَرْشِدِ، وَبَيَانًا لِلْمُتَحَيَّرِ، وَتَبْصَرَةً لِلْمُهْتَدِي، وَمَقْتَلًا لِلْخَرَّاصِينَ، وَنُصْحًا لِإِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ.

* وَلَكِنْ لَا تَغْرَبَنَّكُمْ الْبُرْقَةُ؛ فَإِنَّهَا فَجْرٌ كَاذِبٌ، وَلَا تَهْوُلَنَّكُمْ الْمُفَاجَأَةُ، فَإِنَّ الْجَهَابِذَةَ يَنْخُلُونَهُمْ نَخْلًا، فَيَقْفَى اللَّبَابُ، وَيَعِيشُ عَلَى النُّخَالَةِ دَوَابٌّ.

فَاللَّهُمَّ عِيَادًا مِمَّنْ قَصَرَ فِي الْعِلْمِ وَالِدِّينِ بَاعُهُ، وَطَالَتْ فِي الْجَهْلِ وَأَدَّى عِبَادِكَ ذِرَاعُهُ فَهُوَ لِجَهْلِهِ يَرَى الْإِحْسَانَ إِسَاءَةً، وَالسُّنَّةَ بَدْعَةً، وَالْعُرْفَ نُكْرًا، وَلِظُلْمِهِ يَجْزِي

بِالْحَسَنَةِ سَيِّئَةً كَامِلَةً، وَبِالسَّيِّئَةِ الْوَاحِدَةِ عَشْرًا، قَدْ اتَّخَذَ بَطْرَ الْحَقِّ وَغَمَطَ النَّاسِ سُلْمًا
إِلَى مَا يُحِبُّهُ مِنَ الْبَاطِلِ وَيَرِضَاهُ.^(١)
اللَّهُمَّ فَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِلَيْكَ الْمُشْتَكَى، وَأَنْتَ الْمُسْتَعَانُ، وَبِكَ الْمُسْتَعَاثُ،
وَعَلَيْكَ التُّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، وَأَنْتَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

كُتِبَ:

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

(١) وَأَنْظَرُ: «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ١ ص ٢١٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَهُوَ حَسْبِي

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ رَاكِبًا حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ
يَوْمِي بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي
الْخَوْفِ، وَالْمَطَرِ، وَالطَّبْنِ، وَالغُبَارِ، وَالْحَرِّ، وَالْبَرْدِ، وَالرِّيَّاحِ، وَالْإِزْدِحَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ
لِرَفْعِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ عَنِ الْمُسْلِمِ^(١) فِي الدِّينِ

(١) عَنْ نَافِعٍ: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فِي
السَّفَرِ، وَهُوَ عَلَى ظَهْرٍ^(٢) - أَي: رَاكِبًا عَلَى رَاكِبَتِهِ -، وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ إِذَا عَجَلَتْ بِهِ حَاجَةٌ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا؛ يَعْنِي: يُصَلِّي ﷺ عَلَى دَابَّتِهِ الْفَرِيضَةَ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) وَيَتَيَمَّمُ فِي الرَّاحِلَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ.

* خَاصَّةً فِي الْحَجِّ فَإِنَّ النَّاسَ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ فِي سَيَّارَاتِهِمْ عِنْدَ الْإِزْدِحَامِ مَا بَيْنَ عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ،
وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الْإِزْدِحَامُ لِلْحَاجَةِ وَدَفْعِ الْمَشَقَّةِ عَنْهُمْ.

(٢) الظَّهْرُ: البَعِيرُ.

وَأَنْظَرُ: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٥ ص ٣٥٩)، وَ«إِزْشَادَ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٧١٣).

أَخْرَجَهُ أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرْسُوسِيُّ فِي «مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ» (ص ٣٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ فَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَافِعٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، مِنْ قَوْلِهِ:

«يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ»؛ يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ لِلْحَاجَةِ.

* وَهَذَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ إِلَى الْفَهْمِ الصَّحِيحِ مِنْ لَفْظِ الْجَمْعِ، وَظَاهِرِ صَلَاةِ

الْفَرِيضَةِ، وَهَذِهِ رُحْصَةٌ لِلْأُمَّةِ.

(٢) وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مَسِيرَةٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى

مَضِيقٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَمُطِرُوا، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلِ مِنْهُمْ، فَأَذَّنَ^(١)

رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ، يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً:

يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرَّكُوعِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَقَامَ الْمُؤَذِّنُ فَأَذَّنَ فَأَقَامَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّى بِنَا عَلَى رَاحِلَتِهِ،

وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ عَلَى رَوَاحِلِنَا).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَأَمَرَ بِلَا لَا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

(١) وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أَذَّنَ»؛ يَعْنِي: «أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ»؛ كَمَا فِي رِوَايَةٍ؛ وَهَذَا يُعْرَفُ أَيْضًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، كَمَا يُقَالُ:

أَعْطَى الْخَلِيفَةَ فُلَانًا أَلْفًا، وَإِنَّمَا بَاشَرَ الْعَطَاءُ غَيْرُهُ، وَنُسِبَ إِلَى الْخَلِيفَةِ لِكُونِهِ أَمْرُهُ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤١٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٥٧٣)،
وَالدُّوْلَابِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى» (ج ١ ص ٢٢٠)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصِرِ الْأَحْكَامِ»
(٢٥٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»
(ج ١١ ص ١٨٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٧ ص ٣٣٣)، وَحَرْبُ
الْكَرْمَانِيُّ فِي «الْمَسَائِلِ» (١٢٣٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ٥٩)، وَابْنُ
العَرَبِيِّ فِي «عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ» (ج ٢ ص ٢٠٢)، وَالْدَّرَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢
ص ٢١٩ و ٢٢٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٠٥٥)، وَابْنُ شَاهِينَ
فِي «الْأَفْرَادِ» (٥)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٩ ص ٥٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٦٦٣) مِنْ طُرُقِ عَنِّ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٠٦): «رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ
جَيِّدٍ»، وَجَوَّدَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ أَيْضًا إِسْنَادَهُ فِي «الْخُلَاصَةِ» (٨٢٣)، وَأَقْرَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ
شَاكِرٌ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ٢ ص ٢٦٨).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (ج ١٠ ص ٤٠٧)، وَفِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٣
ص ٧٢٠)، وَفِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» لَهُ أَيْضًا (ج ٢ ص ٧٩)، وَابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمُعْنِيِّ» (ج ١
ص ٦٣٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٢ ص ٥٣٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ: (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ،

وَإِسْحَاقُ).^(١)

وَقَالَ شَيْخُنَا الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رحمته فِي «الشَّرْحِ الْمُنْتَعِ» (ج ٤

ص ٣٤٦): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمَاعَةً، وَعَلَى هَذَا، فَيَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِمْ

حَتَّى فِي الرَّوَاجِلِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ فِي مَوْفِعِ الْإِمَامِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رحمته فِي «الشَّرْحِ الْمُنْتَعِ» (ج ٤

ص ٣٤٤): (فَالرَّوَاجِلُ أَقْسَامُهَا أَرْبَعَةٌ:

١ - سَيَّارَاتٌ.

٢ - حَيَوَانٌ.

(١) قُلْتُ: فَقَدْ رَخَّصَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْدِيَةِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ يَوْمِيَّ إِيْمَاءً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وَأَنْظَرِ: «الْحَاشِيَّةُ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ» لِلطَّحْطَاوِيِّ (ص ٤٠٧ و ٤٠٨)، وَ«رَدُّ الْمُحْتَارِ» لِابْنِ عَابِدِينَ (ج ٢

ص ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٥)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ١ ص ٤١٨ و ٤١٩)، وَ«تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ

(ج ١ ص ٤٤٠ و ٤٤١)، وَ«الْمُعْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١ ص ٦٣٥ و ٦٣٦)، وَ«الْوَاضِحُ» لِابْنِ أَبِي الْقَاسِمِ (ج ١

ص ٢٥٥)، وَ«السَّيْرُ» لِلْفَزَارِيِّ (ج ٢ ص ٥٠١).

* الْمَضِيقُ: هُوَ الْمَكَانُ الضَّيِّقُ.

* الْمُرَادُ بِالسَّمَاءِ: هُنَا الْمَطَرُ.

* الْبِلَّةُ: بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ: النَّدَاوَةُ.

أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ١٠ ص ٢٠٩)، وَ«تَاجُ الْعَرُوسِ» لِلزَّيْبِيدِيِّ (ج ٦ ص ٤١٣)، وَ«نَيْلُ

الْأَوْطَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٢ ص ١٦٠).

٣- طَائِرَاتُ.

٤- سُفْنٌ). اهـ

قُلْتُ: فَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رَاحِلَتِهِ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ

إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ؛ مِثْلُ: فِي الْمَطَرِ، وَالْوَحْلِ، وَالطَّيْنِ، وَالْمَرَضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٧٦): (قُلْتُ: لِأَحْمَدَ؛ الْقَوْمُ فِي

الغَزْوِ يُصَلُّونَ؛ فَتَشَعَّبُ الدُّوَابُّ، فَيَثْبُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَيَقُومُ الرَّجُلُ بَيْنَهُ، وَيَبِينُ

صَاحِبِهِ ذِرَاعَانِ، أَوْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَرِ بِهِ بَأْسًا، قَالَ: قُلْتُ؛ هَكَذَا أَحَبُّ إِلَيْكَ يُصَلُّونَ، أَوْ

فُرَادَى؟، قَالَ: هَكَذَا، أَلَيْسَ صَلَاةُ الْخَوْفِ يَذْهَبُونَ وَيَجِيئُونَ). اهـ

قُلْتُ: فَيَصِحُّ تَأْدِيَةُ صَلَاةِ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ مِنْ أَيِّ عُدْرٍ تَيْسِيرًا عَلَى الْمُسْلِمِ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٦٦): (وَكَذَلِكَ رُويَ عَن

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطِينٍ عَلَى دَابَّتِهِ). اهـ

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٤٦٥)؛ بَابُ: مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ

عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ.

(١) وَأَنْظِرْ: «الْإِرْشَادُ» لِابْنِ أَبِي مُوسَى (ج ١ ص ٢٠٦)، وَ«الْمُخْتَصَرُ» لِابْنِ تَمِيمٍ (ج ٢ ص ٣٤٣ و ٣٤٤)،

وَزَادَ الْمُسْتَفْتَعُ فِي اخْتِصَارِ الْمُفْتَعِ لِلْحَجَّاءِ (ص ٥٨)، وَ«شَرْحَ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٥٢٨)،

وَتَجْرِيدَ الْعِنَايَةِ لِابْنِ اللَّحَامِ (ص ٤٨)، وَ«الشَّرْحَ الْمُتَمِّعَ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٤ ص ٣٤٦)، وَ«الْمَسَائِلَ»

لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٧٦)، وَ«الرُّوَضَ الْمُزْبِعَ» لِلْبُهَيْتِيِّ (ج ١ ص ٢٦٨)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي شَرْحِ أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ

قَاسِمٍ (ج ١ ص ٤٠٣).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحُكْمُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٢]؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُعْنِي» (ج ١ ص ٦٣٥): (وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الطِّينِ، وَالْمَطَرِ، وَلَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ، إِلَّا بِالتَّلَوُّثِ بِالطِّينِ، وَالبَلَلِ بِالمَاءِ، فَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى دَابَّتِهِ، يُومَى بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَإِنْ كَانَ رَاجِلًا أَوْ مَأً بِالسُّجُودِ أَيْضًا، وَلَمْ يَلْزِمَهُ السُّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ). اهـ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَارِضَةِ الْأَخَوَدِيِّ» (ج ٢ ص ٢٠١): (الصَّلَاةُ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطِّينِ بِالإِيمَانِ لِلْفَرِيضَةِ صَحِيحَةٌ إِذَا خَافَ مِنْ خُرُوجِ الْوَقْتِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّزْوِيلِ لِضَيْقِ الْمَوْضِعِ، أَوْ لِأَنَّهُ غَلَبَهُ الطِّينُ وَالمَاءُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المُقْنِع» (ص ٣٩): (وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأْدِيِ بِالْوَحْلِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَمِيمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المُخْتَصَر» (ج ٢ ص ٣٤٢): (يَجُوزُ فِعْلُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَوْفَ التَّأْدِيِ بِالمَطَرِ، أَوْ الوَحْلِ). اهـ

وَهَذَا مَذْهَبُ الحَنَابِلَةِ؛ قَالَ الْفَقِيهُ المَرْدَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِنصَافِ» (ج ٢ ص ٣١١): (وَهَذَا المَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الأَصْحَابِ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ). اهـ

وَكَذَلِكَ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِي «المَسَائِلِ» (ص ٧٦)؛ بِقَوْلِهِ: (قُلْتُ: لِأَحْمَدَ الرَّجُلُ يَكُونُ فِي السَّرِيَّةِ، وَيَكُونُ الثَّلُجُ كَثِيرًا؛ لَا يَقْدِرُ يَسْجُدُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ؛ قَالَ: يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٧٦): (قُلْتُ: لِأَحْمَدَ؛ يَكُونُ مَطَرٌ، فَيَخَافُ أَنْ تَبْتَلَّ ثِيَابَهُ؟ قَالَ: يُصَلِّيَ عَلَى دَابَّتِهِ).

(٣) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ وَرِدَاغٌ^(١)، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ نُصَلِّيَ عَلَى ظُهُورِ رَوَاحِلِنَا، فَفَعَلْنَا).

حَدِيثٌ لَا بَأْسَ بِهِ

وَمَعْنَاهُ: صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٨ ص ٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْأَحْمَسِيِّ، نَا الْمُحَارِبِيِّ عَنْ أَبِي بَنِي عِيَّاشٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٨ ص ٨٦)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْعَسَانِيِّ حَدَّثَنِي ضَمْرَةُ وَمُهَاجِرُ ابْنَا حَبِيبٍ قَالَا: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَرِيَّةٍ، فَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرٍ، فَاقْتَحَمَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ، فَصَلَّى عَلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: خَالَفَ، خَالَفَ اللَّهُ بِهِ، فَمَا مَاتَ الرَّجُلُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ).

وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَمَعْنَاهُ: صَحِيحٌ.

(١) الرِّدَاغُ: كِجْبَالٌ؛ جَمْعُ: الرِّدْعَةُ، مُحَرَّكَةٌ، وَتُسَكَّنُ: الْمَاءُ وَالطِّينُ، وَالْوَحْلُ الشَّدِيدُ.

وَأَنْظُرْ: «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِيٍّ (ص ٧٨٢).

(٤) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: (أَقْبَلْنَا مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه مِنَ الْكُوفَةِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَطِيطٍ^(١) أَصْبَحْنَا، وَالْأَرْضُ طِينٌ وَمَاءٌ، فَصَلَّى الْمَكْتُوبَةَ عَلَى دَابَّتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ قَطُّ عَلَى دَابَّتِي قَبْلَ الْيَوْمِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٠٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» (ج ٢٣ ص ٦٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَطَّارِ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، ثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ فِي «الْوَاضِحِ» (ج ١ ص ٢٥٤).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٢ ص ١٦٢ و ١٦٣)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٢ ص ٥٣٠): (وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه): «أَنَّهُ صَلَّى بِهِمُ الْمَكْتُوبَةَ عَلَى دَابَّتِهِ، وَالْأَرْضُ طِينٌ»؛ ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَرْفُوعًا؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «الْمَحْفُوظُ عَنْ أَنَسٍ فِعْلُهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ»، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ صَحَابِيٍّ خِلَافَهُ^(٢). اهـ.

(١) وَهُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ، وَالْكُوفَةِ، بِطَرِيقِ الْعِرَاقِ مِمَّا يَلِي الشَّامَ.

وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٧٦)، وَ«مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ١ ص ٢١٨).

(٢) يَعْنِي: بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ لِلْحَاجَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ.

(٥) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: (كُنْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَطِيطٍ، وَالْأَرْضُ فَضْفَاضٌ^(١))، صَلَّى بِنَا عَلَيَّ حِمَارِهِ صَلَاةَ الْعَصْرِ، يُومِيءُ بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً، وَجَعَلَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧٣ و ٥٧٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥١٦)، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٥١٠) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ١٢ ص ٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٢ ص ٥): (وَالْمَحْفُوظُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ، فِعْلُهُ، غَيْرُ مَرْفُوعٍ).

وَأَشَارَ إِلَيْهِ: ابْنُ حَجَرٍ فِي «اتِّحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ٤٢٦)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى» (ج ٣ ص ٤٧)، وَابْنُ الْقَطَّانِ فِي «الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٢ ص ٥٠٦)؛ وَصَوَّابُهُ مَوْقُوفًا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: (إِنَّهُ كَانَ يَسِيرُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ

(١) أَي: قَدْ عَلَاهَا الْمَاءُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ.

انظر: «القَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلفَيْرُوزِآبَادِيِّ (ص ٢٩٥).

الْمَاءِ، قَالَ: وَخَشِينَا أَنْ تَفُوتَنَا الصَّلَاةُ، فَاسْتَحْرْنَا اللَّهَ، وَاسْتَقْبَلْنَا الْقِبْلَةَ، فَأَوْمَأْنَا عَلَى دَوَابِّنَا إِيْمَاءً).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧٤) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ بِهِ.

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الْقَاسِمِ رحمته فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٠٣): (وَتَبَّتْ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه مِنْ فِعْلِهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافٌ^(١) فِي أَنَّ الْفَرَضَ يَصِحُّ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَاقِفَةً كَانَتْ أَوْ سَائِرَةً، خَشْيَةَ التَّأْذِي بِوَحَلٍ، أَوْ مَطَرٍ، أَوْ ثَلْجٍ، أَوْ بَرْدٍ. فَإِنْ قَدَرَ عَلَى نَزُولٍ بِلَا ضَرَرٍ لَزِمَهُ.

* وَكَذَا: إِنْ خَافَ انْقِطَاعًا عَنْ رِفْقَتِهِ بِنَزُولِهِ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ عَدْوٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوبٍ إِنْ نَزَلَ.

قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: تَصِحُّ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ الْانْقِطَاعِ عَنِ الرَّفْقَةِ، أَوْ حُصُولِ ضَرَرٍ بِالْمَشْيِ، أَوْ تَبَرُّزِ الْخَفْرَةِ، وَعَلَيْهِ الْاسْتِقْبَالُ، وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ سُرُوطٍ، وَأَرْكَانٍ، وَوَاجِبَاتٍ، وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا يُكَلِّفُ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْكَلُودَانِيُّ رحمته فِي «الْهِدَايَةِ» (ص ٥٣): (وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْفَرَضِ

عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ لِأَجْلِ التَّأْذِي بِالْمَطَرِ، وَالْوَحَلِ). اهـ

(١) فَتَبَّتْ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْجَرَاعِيُّ رحمته فِي «عَايَةِ الْمَطْلَبِ» (ص ١١٥): (وَيُصَلِّي رَاكِبًا

فَرِيضَةً؛ لِأَذَى مَطَرٍ، أَوْ وَحَلٍ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ قَائِدٍ رحمته فِي «هِدَايَةِ الرَّاغِبِ» (ص ٥٣): (وَتَصِحُّ مَكْتُوبَةٌ عَلَى

رَاحِلَةٍ وَاقْفَةٍ، أَوْ سَائِرَةً خَشِيَّةً تَأْذِي أَيُّ: الْخَوْفُ التَّضَرُّرُ بِوَحَلٍ، وَنَحْوِهِ؛ كَمَطَرٍ، وَثُلُجٍ،

وَبَرْدٍ). اهـ

* وَقَدْ قَالَ بِجَوَازِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الدَّابَّةِ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عِنْدَ اشْتِدَادِ

الْخَوْفِ.

* وَقَدْ قَالَ بِجَوَازِ الصَّلَاةِ فُرَادَى عَلَى الدَّابَّةِ: الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْإِمَامُ أَبُو

يُوسُفَ.^(١)

(٦) وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ الْمَكْتُوبَةَ عَلَى الدَّابَّةِ، مُقْبِلًا

إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا مُدْبِرًا عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا، أَوْ خَائِفًا، فَلْيُصَلِّ عَلَى دَابَّتِهِ مُقْبِلًا إِلَى

الْبَيْتِ غَيْرَ مُدْبِرٍ عَنْهُ).^(٢)

(١) وَأَنْظَرُ: «مَرَاقِي الْفَلَاحِ فِي شَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ» لِابْنِ عَمَّارٍ (ص ٢٣٧ و ٤٠٧)، وَارْتَدَّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدُّرِّ

الْمُخْتَارِ» لِابْنِ عَابِدِينَ (ج ٢ ص ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٥)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلرَّخِيسِيِّ (ج ١ ص ٤١٨

و ٤١٩)، وَ«تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١ ص ٤٤٠ و ٤٤١).

* وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٥٠٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

يَعْنِي: عِنْدَ الْحَاجَةِ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى دَابَّتِهِ الْمَكْتُوبَةِ.

(٧) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: (تَلَقَّيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حِينَ قَدِمَ الشَّامَ، فَتَلَقَّيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ^(١))، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّيَ عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ. وَأَوْمَأَ هَمَامٌ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: رَأَيْتَكَ تُصَلِّيَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، قَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَفْعَلُهُ لَمْ أَفْعَلُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَصَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ عَلَى دَابَّتِهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٠٨) مِنْ طَرِيقِ هَمَامٍ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: فَقَدْ رَأَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّيَ عَلَى رَاحِلَتِهِ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ يَرُكِعُ وَيَسْجُدُ إِيمَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضَعَ لِحْبَهْتَهُ أَيَّ شَيْءٍ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، كَمَا نَقْتَدِي بِأَقْوَالِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٥٧٧): (وَفِيهِ الرُّجُوعُ إِلَى أَفْعَالِهِ صلى الله عليه وسلم كَالرُّجُوعِ إِلَى أَقْوَالِهِ مِنْ غَيْرِ عُرْضَةٍ لِلِاعْتِرَاضِ عَلَيْهِ صلى الله عليه وسلم). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٥٧٧): (فَعَلَى هَذَا كَانَ أَنَسًا رضي الله عنه قَاسَ الصَّلَاةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، بِالصَّلَاةِ عَلَى الْحِمَارِ). اهـ

قُلْتُ: فَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ.

(١) عَيْنُ التَّمْرِ: مَوْضِعٌ بِطَرَفِ الْعِرَاقِ مِمَّا يَلِي بِلَادِ الشَّامِ.

وَأَنْظُرْ: «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٧٦).

٨) وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٦٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٢) مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٩١)، وَ(١٠٩٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٣) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي: مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ: (أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ).^(١)

قُلْتُ: جَدَّ بِهِ السَّيْرُ: اشْتَدَّ، وَاهْتَمَّ بِهِ، وَأَسْرَعَ.^(٢)

* وَهَذَا الْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ لَا يَسْتَطِيعُ النَّزُولَ عَنِ الرَّاحِلَةِ أَحْيَانًا، فَكَانَ يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِسْرَاعِ، فَلَا يَقِفُ لِلصَّلَاةِ لِكَيْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْوُضُوءِ فِي وَقْتِهِ الْمُنَاسِبِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٥).

قُلْتُ: فَالْمُسَافِرُ إِذَا احتَاجَ لِصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الدَّابَّةِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا لِلْحَاجَةِ، وَرَفَعَ الْحَرَجَ عَنِ نَفْسِهِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لابن حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٧٢ و ٥٨٠).

قُلْتُ: وَقَدْ دَلَّتِ النُّصُوصُ الْأُخْرَى عَلَى ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِرَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْأُمَّةِ.
أَعَجَلَهُ السَّيْرُ: اسْتَعْجَلَ مِنْ أَجْلِ السَّيْرِ مَعَ الرُّكْبَانِ أَوْ لِأَمْرِ آخَرَ مِنَ الْحَاجَاتِ، وَالضَّرُورَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٥٧٣): «قَوْلُهُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعَجَلَهُ السَّيْرُ»؛ يُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُ جَوَازِ التَّأْخِيرِ بِمَنْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ». اهـ.

وَقَوْلُهُ: «يَوْمِي»؛ يُشِيرُ بِحَرَكَةِ رَأْسِهِ إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَهُوَ يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ، أَوْ النَّافِلَةَ.
وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٥٧٤)؛ بَابُ: الْإِيْمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٥٧٤): «قَوْلُهُ: «بَابُ الْإِيْمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ»؛ أَيُّ: لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(١) لِمَنْ لَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ ذَلِكَ، وَبِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ، وَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّ الَّذِي يُصَلِّي عَلَى الدَّابَّةِ لَا يَسْجُدُ بَلْ يَوْمِي»». اهـ.

(١) وَذَهَبَ عَدَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ يَكُونُ الْإِيْمَاءُ فِي السُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ لِيَكُونَ الْبَدَلُ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ.

* وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى الْإِيْمَاءِ مُطْلَقًا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَعًا، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ.

وَأَنْظَرُ: «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٧٤).

(٩) وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ السَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٠٥)، و(١٩٨٦)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ السُّبَاعِيَّاتِ الْأَلْفِ» (ص ٩١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ، أُنْبَأَنَا عَطَّافُ بْنُ خَالِدِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْفَقِيهُ الْبُهَيْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ» (ج ١ ص ٢٦٨): (وَيَصِحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَاقْفَةٌ، أَوْ سَائِرَةٌ خَشِيَّةٌ التَّأْدِي بِوَحَلٍ، أَوْ مَطَرٍ، وَنَحْوِهِ... وَكَذَا إِنْ خَافَ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ بِنُزُولِهِ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوبِ إِنْ نَزَلَ، وَعَلَيْهِ الْأَسْتِقْبَالُ وَمَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٢ ص ٥٢٨): (فَصَلُّ وَأَمَّا الْعُذْرُ فِي الرَّاحِلَةِ؛ فَثَلَاثَةٌ أَسْبَابٌ: الْخَوْفُ، وَالْوَحْلُ، وَالْمَرَضُ.

فَأَمَّا الْخَوْفُ: فَمِثْلُ الَّذِي يَخَافُ فِي نُزُولِهِ مِنْ عَدُوٍّ، أَوْ مِنْ انْقِطَاعِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ الَّذِينَ لَا يَحْتَبِسُونَ لَهُ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ النُّزُولُ؛ لِكَوْنِهِ عَلَى مَرْكُوبٍ لَا يُنْزِلُهُ عَنْهُ إِلَّا إِنْسَانٌ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَنْ يُنْزِلُهُ عَنْهُ، أَوْ يُمَكِّنُهُ النُّزُولُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الصُّعُودُ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى الْمَشْيِ، أَوْ يَخَافُ انْفِلَاتِ الدَّابَّةِ بِنُزُولِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَخَافُ فِي نُزُولِهِ ضَرَرًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، كَمَا يُصَلِّي الْخَائِفُ مِنَ الْعَدُوِّ.

السَّبَبُ الثَّانِي: الْوَحْلُ؛ فَإِذَا خَافَ التَّأْدِي فِي بَدَنِهِ، أَوْ ثِيَابِهِ بِالْوَحْلِ، وَالْمَطْرِ، وَالثَّلْجِ بَأَنْ لَا يُمَكِّنُهُ بَسْطُ شَيْءٍ عَلَيْهِ.

* إِمَّا لِكَثْرَتِهِ وَأَذَاهُ لِلْبَسْطِ، أَوْ لِعَدَمِ الْبَسْطِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِضَرَرٍ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ، بَأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَيَقِفَ إِنْ كَانَ مَسِيرُهُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَإِنْ كَانَ جِهَةً مَسِيرِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يُصَلِّي فِي حَالِ سَيْرِ الدَّابَّةِ؛ كَمَا يُصَلِّي فِي السَّفِينَةِ.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ: الْمَرَضُ؛ فَعَنْهُ^(١): أَنَّهُ لَيْسَ بِعُذْرٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ نَصَّ عَلَيْهِ^(٢) مُفْرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَحْلِ... وَعَنْهُ^(٣) أَنَّ الْمَرِيضَ يُصَلِّي عَلَى الدَّابَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي نُزُولِهِ أَعْظَمُ مِنْ مَشَقَّةِ التَّلَوُّثِ بِالطَّيْنِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رحمتهم الله فِي «الشَّرْحِ الْمُنْتَعِ» (ج ٤؛ ص ٣٤٦): (إِذَا خَافَ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ يُصَلِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا انْقَطَعَ عَنْ رُفْقَتِهِ فَلَرُبَّمَا يَضِيعُ، وَرُبَّمَا يَحْصُلُ لَهُ مَرَضٌ، أَوْ نَوْمٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيَتَضَرَّرُ، فَإِذَا قَالَ: إِنْ نَزَلْتُ عَلَى الْأَرْضِ وَبَرَكَتِ الْبَعِيرُ، وَصَلَّيْتُ فَاتَتْ الرُّفْقَةُ، وَعَجَزْتَ عَنِ اللَّحَاقِ بِهِمْ، وَإِنْ صَلَّيْتُ عَلَى بَعِيرِي؛ فَإِنِّي أَدْرِكُهُمْ. نَقُولُ لَهُ: صَلِّ عَلَى

(١) يَعْنِي: الْإِمَامَ أَحْمَدَ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٣٢٦).

(٣) يَعْنِي: الْإِمَامَ أَحْمَدَ.

الْبَعِيرِ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. اهـ

(١٠) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فِي جَمْعِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ).^(١)

قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ ﷺ رَفَعَ الْحَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ مُطْلَقًا.^(٢)

(١١) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي الرَّجُلِ تُدْرِكُهُ الصَّلَاةُ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ -

فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ، قَالَ: (يَوْمِيْ إِيْمَاءً^(٣))، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ).

أَثْرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥١٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ عَن سَعِيدِ

بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُعْنِيِّ» (ج ١ ص ٦٣٥): (وَفَعَلَهُ - يَعْنِي:

الصَّلَاةَ عَلَى الدَّابَّةِ - جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَمْرٌ بِهِ طَاوُسٌ، وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ). اهـ

(١٢) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ

وَالْعَصْرِ، إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠٧)، وَتُسَلِّمُ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٥).

(٢) فَلَا يَشُقُّ الْمُقْلَدَةَ عَلَى أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدِّينِ، لَا فِي الْمَشَقَّةِ الْكَبِيرَةِ، وَلَا الْمَشَقَّةِ الصَّغِيرَةِ.

(٣) وَهُوَ عَلَى دَابَّتِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٥٦) مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.
قَوْلُهُ: (عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ)؛ أَي: رَاكِبًا سَائِرًا عَلَى دَابَّتِهِ فِي السَّفَرِ، وَهَذَا بِمَعْنَى: إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أحيانًا يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ ^(١) إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ لِلْحَاجَةِ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ، أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ لَا يُخْرَجُ أُمَّتُهُ فِي الْعِبَادَاتِ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٧٣)؛ بَابُ: الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.
وَمِنْهُ: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٥٤) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ ^(٢) عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ).

وَالشَّاهِدُ: (عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ)، وَهَذَا مِثْلُ: (عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ)، وَلَيْسَ كَلِمَةً: (ظَهْرٌ) مُتَّحَمَةً فِي الْحَدِيثِ، كَمَا ظَنَّ الْبَعْضُ، وَأَحَادِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الْفَرِيضَةَ عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ ثَابِتَةٌ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَالْحَاجَةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٧٠)؛ بَابُ: صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّوَابِّ وَحَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ.

(١) قُلْتُ: وَهَذَا خِلَافٌ مَا يُظَنُّهُ الْمُقَلِّدُ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فَقَطْ يُصَلِّي النَّافِلَةَ عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ!.

(٢) يَعْنِي: يُصَلِّي صَلَاةَ النَّافِلَةِ.

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٧١)؛ بَابُ: الْإِيْمَاءِ عَلَى

الدَّابَّةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١].

(١٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: (بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُدَلِيِّ، وَكَانَ نَحْوَ عُرْنَةَ وَعَرَفَاتٍ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَحَضَرْتُ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَقُلْتُ: إِنِّي لَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي، وَبَيْنَهُ مَا إِنْ أَوْخِرُ الصَّلَاةَ، فَاَنْطَلَقْتُ أَمْشِي، وَأَنَا أَصَلِّي أَوْمِيْ إِيْمَاءً نَحْوَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَخِفْتُ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي، وَبَيْنَهُ مُحَاوَلَةٌ تُشْغَلُنِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَصَلَّيْتُ وَأَنَا أَمْشِي أَوْمِيْ إِيْمَاءً). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَصَلَّيْتُ وَأَنَا أَمْشِي نَحْوَهُ أَوْمِيْ بِرَأْسِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٢٤٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٤٩٦)،
(ج ٦ ص ٤٧٢)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٨٢)، وَ(٢٨٣)، وَ(٩٨٣)، وَأَبُو
يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٠١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٦ ص ١١٤)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٣٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ
الْمُخْتَارَةِ» (ج ٩ ص ٢٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٤٤٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
سَعْدٍ، وَعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ كِلَاهِمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه بِهِ، فَذَكَرُوهُ مُطَوَّلًا، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى
الْلَفْظِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ فِي الشَّاهِدِ: (فَصَلَّيْتُ وَأَنَا أَمْشِي أَوْمِيْ إِيْمَاءً).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٦٥٦): رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٣٧): وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (٢٦٢٢): حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا تَرَاجَعَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ عَنْ تَضْعِيفِهِ؛ فَصَحَّحَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ فِي «التَّعْلِيقَاتِ الْحَسَانِ عَلَى صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانٍ»

(ج ١٠ ص ٢٣٦): «صَحِيحٌ لغيره».

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ فِي «ضَعِيفِ أَبِي دَاوُدَ-الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٤٢): (عَنِ ابْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ سَفْيَانَ الْهُدَلِيِّ ...

(*)

فِي الْحَاشِيَةِ: (*) نُقِلَ إِلَى «الصَّحِيحِ»؛ فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ: لِيُنْقَلَ إِلَى

«الصَّحِيحِ»، وَأَنْظَرِ: «الصَّحِيحَةُ» (٣٢٩٣). أَنْظَرُهُ ثَمَّةَ بَرَقَمَ: (١١٣٥/م)

وَفِي كِتَابِ: «الإِعْلَامِ بِأَخْرِ أَحْكَامِ الْأَلْبَانِيِّ الْإِمَامِ» (ص ١٣٧): (الْحُكْمُ الْأَوَّلُ:

ضَعِيفٌ؛ «الإِرْوَاءُ» (٥٨٩)، «ضَعِيفُ أَبِي دَاوُدَ» (١٢٤).

الْحُكْمُ الْأَخِيرُ: (صَحِيحٌ)؛ «السُّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (٢٩٨١)، «صَحِيحُ الْمَوَارِدِ»

(٤٩٠)، «صَحِيحُ أَبِي دَاوُدَ» (١١٣٥/م). اهـ.

* وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: «ثِقَّةٌ حُجَّةٌ»، وَهُوَ أَثَبَتِ النَّاسَ فِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

* وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ: «ثِقَّةٌ ثَبَتٌ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٥٦)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٤٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّفِيلِيِّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ رضي الله عنه قَالَ: (دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... فَذَكَرَهُ؛ وَفِيهِ: فَصَلَّيْتُ وَأَنَا أَمْشِي نَحْوَهُ أَوْمِيءُ بِرَأْسِي الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* وَأَبُو جَعْفَرِ النَّفِيلِيِّ: «ثِقَّةٌ حَافِظٌ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَاهِلِيُّ: «ثِقَّةٌ».
* وَالنَّفِيلِيُّ: زَادَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْحَافِظِ مَقْبُولَةٌ؛ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْكِفَايَةِ» (ج ٢ ص ٢٤٥): (قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ الْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: زِيَادَةُ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، إِذَا انفردَ بِهَا، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ زِيَادَةِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ). اهـ
قُلْتُ: وَقَدْ حَدَّثَ الثَّقَاتُ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بِالْحَدِيثِ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ.
* وَبَقِيَّةُ الرَّوَايَاتِ قَدْ اضْطُرَبَ فِي إِسْنَادِهَا، فَلَا تَصِحُّ.

(١) أَنْظَرُ: «الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ فِي مُخْتَصَرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» لِابْنِ جَمَاعَةَ (ص ٢٢٥ و ٢٢٦)، وَ«الْكِفَايَةُ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لِلْخَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٥٣).

* وَقِصَّةُ بَعْثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ سِرِّيَّةً وَحَدَهُ لِقَتْلِ خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ نُبَيْحِ الْهُذَلِيِّ: أَمْرٌ مُسْتَفِيضٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمَغَازِي وَالسَّيْرِ، يَتَنَاقَلُهُ الْعُلَمَاءُ بِأَلَا نَكِيرٍ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ.

* وَهَذِهِ الْقِصَّةُ ذَكَرَهَا: ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٣٧)، وَالْقِسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٧١٣).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَارِيخِ الْمُلُوكِ» (ج ٢ ص ٢٠٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدِ الرَّازِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ رضي الله عنه بِهِ.

هَكَذَا: رَوَاهُ الرَّازِيُّ مُرْسَلًا، وَالرَّازِيُّ هَذَا ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْمَنَاقِبِ، فِرَوَائِئُهُ مُنْكَرَةٌ.

قُلْتُ: وَرَوَايَةُ أَبِي جَعْفَرِ النَّفِيلِيِّ أَوْلَى، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ، لِأَنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ، وَهِيَ مَوْصُولَةٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠) مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ رضي الله عنه بِهِ.

هَكَذَا: رَوَاهُ الْبَكَّائِيُّ مُرْسَلًا، بِإِسْقَاطِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ مِنَ الْإِسْنَادِ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ لَا يَصِحُّ.

وَرِوَايَةُ الثَّقَاتِ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ الْبَكَّائِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٤٩٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ قَالَ:
 حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ الْكُوفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ
 بَعْضِ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بِهِ.
 وَفِي إِسْنَادِهِ جَهَالَةٌ، فَلَا يَصِحُّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٢٣)، وَ(ج ٧ ص ٣٤٩) مِنْ
 طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ.

هَكَذَا: رَوَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ مُرْسَلًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٢ ص ٥٣٩): (يَجُوزُ
 أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ طَالِبًا لِلْعَدْوِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، كَمَا فَعَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ فِي
 النَّافِلَةِ^(١) فِي عُمُومِ السَّفَرِ). اهـ.

(١٤) وَعَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمِ الدَّمَشَقِيِّ قَالَ: ذَكَرْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ شُرْحِبِيلَ بْنِ
 السَّمْطِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ، فَقَالَ: (كَذَلِكَ الأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا تُخَوِّفُ
 الفُوتُ^(٢)). وَاحْتَجَّ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الدَّمَشَقِيِّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ العَصْرِ
 إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ).

(١) يَعْنِي: يُصَلِّي النَّافِلَةَ مَا شَاءَ لِلْحَاجَةِ.

(٢) يَعْنِي: يَفُوتُهُ العَدْوُ، وَكَذَلِكَ تَفُوتُهُ الصَّلَاةُ، أَوْ فُوتُ الوَقْتِ، أَوْ فُوتُ مَوْعِدٍ، أَوْ فُوتُ أَيِّ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ.

فِيصَلِّي المُسْلِمُ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَئِذٍ بِرَأْسِهِ أَيْنَمَا تَوَجَّهَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا؛ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ (ج ٢ ص ٤٣٦)،
وَالْفَزَارِيُّ فِي «السَّيْرِ» (ج ٢ ص ٥٠٥)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ» (ج ١
ص ٤٤١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٧٣) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ
بِنِ مُسْلِمِ الدَّمَشَقِيِّ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ.

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ٣٥٨).

وَأَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٣٨٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا
ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيْعَةَ عَنْ رَبِيْعَةَ بِنِ يَزِيْدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: (كُنَّا
فِي بَعْضِ الْمَعَازِي، وَعَلَيْنَا شُرْحِبِيلُ بْنُ السَّمْطِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)^(١)، فَأَصَابَنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ خَوْفٌ،
فَحَضَرَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَأَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيَّ دَوَابَّنَا إِيمَاءً بِرُؤُوسِنَا فَفَعَلْنَا؛ إِلَّا
الْأَشْتَرَ^(٢) إِنَّهُ نَزَلَ مِنْ بَيْنِنَا، فَصَلَّى، فَمَرَّ بِهِ شُرْحِبِيلُ، فَقَالَ: مُخَالِفٌ خَالَفَ اللهُ بَكَ).

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) وَهُوَ شُرْحِبِيلُ بْنُ السَّمْطِ الْكِنْدِيُّ؛ لَهُ صُحْبَةٌ.

انظُر: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ٢٤٨)، وَ«الإِصَابَةَ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢
ص ١٤٣)، وَ«أُسْدَ الْغَابَةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٣٩١).

(٢) هَذَا لَقَبٌ: لِمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ النَّخَعِيِّ.

انظُر: «السَّيْرِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٣٤)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ١٢٦)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ»

لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١١).

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رحمته فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ٣٥٩): (قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ الْأَمْرُ»؛ أَي: أَدَاءُ الصَّلَاةِ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ - عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ بِالْإِيمَاءِ، وَهُوَ الشَّانُ وَالْحُكْمُ عِنْدَ خَوْفِ فَوَاتِ الْوَقْتِ، أَوْ فَوَاتِ الْعَدُوِّ، أَوْ فَوَاتِ النَّفْسِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٧١٤): (فَجَمَعُوا بَيْنَ دَلِيلِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَوُجُوبِ الْإِسْرَاعِ: فَصَلُّوا رُكْبَانًا؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ نَزَلُوا لِلصَّلَاةِ لَكَانَ فِيهِ مُضَادَّةٌ لِلأَمْرِ بِالْإِسْرَاعِ، وَصَلَاةُ الرَّكْبِ مُتَضَيِّةٌ لِلْإِيمَاءِ، فَطَابَقَ الْحَدِيثُ التَّرْجَمَةَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٧١٣): (قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ الْأَمْرُ»؛ أَي: أَدَاءُ الصَّلَاةِ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ - عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ بِالْإِيمَاءِ هُوَ الشَّانُ، وَالْحُكْمُ عِنْدَنَا إِذَا تَخَوَّفَ الرَّجُلُ الْفَوْتَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ١٧ ص ٣٩٦): (قَوْلُهُ: «عَلَيْهِ»؛ أَي: عَلَى الظَّهْرِ، وَهُوَ الْإِبِلِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَيُرْكَبُ، يُقَالُ: عِنْدَ فُلَانٍ ظَهْرُهُ؛ أَي: إِبِلٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْكِرْمَانِيُّ رحمته فِي «الْكَوَاكِبِ الدَّرَارِيِّ» (ج ٦ ص ٥٤): (قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ الْأَمْرُ»؛ أَي: أَدَاءُ الصَّلَاةِ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ - عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ بِالْإِيمَاءِ هُوَ الشَّانُ، وَالْحُكْمُ عِنْدَ خَوْفِ فَوَاتِ الْوَقْتِ، أَوْ فَوَاتِ الْعَدُوِّ، أَوْ فَوَاتِ النَّفْسِ). اهـ

قُلْتُ: وَالْمَقْصُودُ إِذَا احتَاجَ الْمُصَلِّي أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فَيَجُوزُ؛ يَوْمِيَّ إِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ٤٢): (كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ الْمَطْلُوبَ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ - ، كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ رَاكِبًا عَلَى الدَّابَّةِ، أَوِ السِّيَّارَةِ، أَوِ الطَّائِرَةِ، أَوِ السَّفِينَةِ، أَوِ الْقِطَارِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

* فَإِذَا جَدَّ السَّيْرُ بِالْمُسْلِمِ فِي السَّفَرِ مَثَلًا، أَوْ يَخَافُ مِنْ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ فِي السَّفَرِ، أَوِ الْحَضَرِ مِنْ أَيِّ خَوْفٍ كَانَ: فِي الْحَرْبِ، أَوِ اللَّصُوصِ فِي الطَّرِيقِ، أَوِ الْقَتْلِ، أَوْ بِنُزُولِهِ الضَّرْرُ فِي الْعَالِبِ، أَوْ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَوِ الْمَطَرِ، أَوِ الْوَحْلِ، أَوْ ازْدِحَامِ السِّيَّارَاتِ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ يُرِيدُ أَنْ يَصِلَ فِي الْوَقْتِ الْمُنَاسِبِ لِلْمِنْطَقَةِ الَّتِي يُرِيدُهَا، أَوْ مَوْعِدِ لِلْعِلَاجِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورَاتِ، وَالْحَاجَاتِ الَّتِي تُفَرِّجُ، وَتُسِّرُّ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي سَفَرِهِ وَحَضْرِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٤٤): (فَبَانَ بِهِذَا الْخَبَرُ أَنَّهُمْ كَانُوا طَالِبِينَ حِينَ صَلَّوْا رُكْبَانًا). اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: «تُحْفَةُ الْبَارِيِّ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٨)، وَ«الاسْتِدْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ٨١)، وَ«التَّمْهِيدُ» لَهُ (ج ١٥ ص ٢٧٩)، وَ«شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٢ ص ٥٤٤).

قُلْتُ: فَإِذَا احتَاجَ النَّاسُ الصَّلَاةَ عَلَى الدَّوَابِّ، حَلَّ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا رُكْبَانًا قَبْلَ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا؛ يَوْمُئِذٍ إِيْمَاءٌ بِرَأْسِهِمْ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا يَجْعَلُونَ جَبْهَتَهُمْ عَلَى شَيْءٍ لِلسُّجُودِ.

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ حَبِيبٍ مِنَ المَالِكِيَّةِ رحمته: (هُوَ فِي سِعَةٍ، وَإِنْ كَانَ طَالِبًا لَا يَنْزِلُ، وَيُصَلِّي إِيْمَاءً؛ لِأَنَّهُ مَعَ عَدُوِّهِ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَقِيقَةِ أَمْنٍ) (١). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٤٥):
(فَكَذَلِكَ سُوِّغَ لِلطَّالِبِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الوَقْتِ رَاكِبًا بِالإِيْمَاءِ، وَيَكُونُ تَرْكُهُ لِلرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ المُفْتَرَضِ؛ كَتَرَكَ الَّذِينَ صَلَّوْا بِبَنِي قُرَيْظَةَ الوَقْتِ الَّذِي هُوَ فَرَضٌ). اهـ

قُلْتُ: فَأَحَلَّ اللهُ تَعَالَى لَكَ إِذَا كُنْتَ خَائِفًا، أَوْ ضَرُورَةً، أَوْ حَاجَةً أَنْ تُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ، أَوْ صَلَاةَ النَّافِلَةِ وَأَنْتَ رَاكِبٌ، أَوْ تَمْشِي، أَوْ تَسْعَى، وَتَوْمِيءُ إِيْمَاءً حَيْثُ كَانَ وَجْهَكَ لِلقِبْلَةِ، أَوْ لِغَيْرِ القِبْلَةِ.

(١٥) وَعَنْ مَكْحُولٍ؛ أَنَّ شُرْحِبِيلَ بْنَ حَسَنَةَ رضي الله عنه أَغَارَ عَلَى شِمَاسَةَ، وَذَلِكَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ، قَالَ: (صَلُّوا عَلَى ظَهْرِ دَوَابِّكُمْ، فَمَرَّ بِرَجُلٍ قَائِمٍ يُصَلِّي بِالْأَرْضِ، قَالَ: مَا هَذَا؟ يُخَالِفُ؛ خَالَفَ اللهُ بِهِ، فَإِذَا هُوَ الْأَشْتَرُ) (٢).

أَتَرَ حَسَنًا لِغَيْرِهِ

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٤٤).

(٢) قَالَ الحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٦ ص ٣٨٠): (وَكَانَ الْأَشْتَرُ مِمَّنْ سَعَى فِي الفِتْنَةِ، وَأَلْبَسَ عَلَى عُثْمَانَ رضي الله عنه، وَشَهِدَ حَضْرَهُ). اهـ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْجِهَادِ» (٢٥٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٦ ص ٣٨٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَهُ مَكْحُولٌ فَذَكَرَهُ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَتَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَابِقُ الْبُرْبَرِيُّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَكْحُولٍ بِدَانِقَ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ الْحَسَنُ يَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُبُ عَدُوَّهُ، فَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى جَاءَ كِتَابُهُ، فَفَرَأْتُ كِتَابَ الْحَسَنِ: إِنْ كَانَ هُوَ الطَّالِبَ، نَزَلَ فَصَلَّى عَلَى الْأَرْضِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَطْلُوبَ صَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ.

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: (فَوَجَدْنَا الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ قَالَ شُرْحِبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ رضي الله عنه؛ لِأَصْحَابِهِ: لَا تُصَلُّوا صَلَاةَ الصُّبْحِ إِلَّا عَلَى ظَهْرٍ^(١))، فَنَزَلَ الْأَشْتَرُ، فَصَلَّى عَلَى الْأَرْضِ، فَمَرَّ بِهِ شُرْحِبِيلُ، فَقَالَ: مُخَالِفٌ، خَالَفَ اللَّهَ بِهِ، قَالَ: فَخَرَجَ الْأَشْتَرُ فِي الْفِتْنَةِ، وَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَأْخُذُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي طَلَبِ الْعَدُوِّ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ١٥ ص ٢٨٦)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٣٧٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّقِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٣٧)، وَالْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ٣٥٩).

(١) يَعْنِي: عَلَى دَابَّةٍ مِنْ بَعِيرٍ، وَغَيْرِهِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٦)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٩٣١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٠ ص ٥)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْجِهَادِ» (٢٥٦)، وَالْفَزَارِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ٥٠٣ و ٥١٤) عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ سَابِقِ الْبَرْبَرِيِّ بِهِ، وَفِيهِ: (وَإِنْ كَانُوا يُطَلَّبُونَ صَلَّوْا عَلَى دَوَابِّهِمْ).
قُلْتُ: وَمَا جَاءَ عَنِ شَرْحِيلِ بْنِ حَسَنَةَ رضي الله عنه فِي هَذَا الْأَثَرِ عَلَيْهِ السَّلَفُ؛ مِنْهُمْ: الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٣٧): (فَلَعَلَّ ثَابِتًا كَانَ مَعَ أَخِيهِ شَرْحِيلِ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ). اهـ
قُلْتُ: فَإِنْ اشْتَدَّ الْأَمْرُ، صَلَّوْا رُكْبَانًا إِيْمَاءَ حَيْثُ كَانَتْ وُجُوهُهُمْ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا، تَرَكُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَأْمَنُوا فِي الْخَوْفِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته الله فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ٢٤٤): (وَالْخَوْفُ الَّذِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يُصَلِّيَ مِنْ أَجَلِهِ الْمَكْتُوبَةِ مَا شِئًا رَاجِلًا، وَرَاكِبًا جَائِلًا: الْخَوْفُ عَلَى الْمِهْمَةِ عِنْدَ السَّلَةِ، وَالْمُسَايِفَةِ فِي قِتَالِ مَنْ أَمَرَ بِقِتَالِهِ مِنْ عَدُوِّ لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ مُحَارِبٍ، أَوْ طَلَبِ سَبْعٍ، أَوْ جَمَلٍ صَائِلٍ، أَوْ سَيْلٍ سَائِلٍ، فَخَافَ الْعَرَقَ فِيهِ، وَكُلَّ مَا الْأَعْلَبُ مِنْ شَأْنِهِ هَلَكَ الْمَرْءُ مِنْهُ إِنْ صَلَّى صَلَاةَ الْأَمْنِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ يَوْمِيَّ إِيْمَاءَ لِعُمُومِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ

(١) وَأَنْظَرِ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ٢٨٢)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ (ج ٣ ص ٩٣١).

فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» [البقرة: ٢٣٩]، وَلَمْ يَخْصَّ الْخَوْفُ عَلَى ذَلِكَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ صِفَتَهُ مَا ذَكَرْتُ. اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا عَلَى الْعُمُومِ فِي الْخَوْفِ الَّذِي يُجَوِّزُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى أَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَوْفِ فِي الْحَرْبِ، أَوْ فِي السَّفَرِ، أَوْ فِي الْحَضَرِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» [البقرة: ٢٣٩]، قَالَ: (إِذَا كَانَ حَائِفًا صَلَّى عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ).^(١)

(١٦) وَعَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ السَّمُطِ قَالَ: (كَانَ فِي سَفَرٍ فِي حَوْفٍ، فَصَلَّوْا رُكْبَانًا، فَالْتَمَعْتُ فَرَأَيْتُ الْأَشْتَرَ^(٢) قَدْ نَزَلَ، قَالَ: مَا لَهُ، قَالُوا: نَزَلَ يُصَلِّي، فَقَالَ: خَالَفَ، حُوْلَفَ بِهِ، فَخَرَجَ الْأَشْتَرُ فِي الْفِتْنَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ٥٠٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ٢٤٤).
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) هَذَا لَقَبٌ: لِمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ النَّخَعِيِّ.

انظُر: «السِّيَرُ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٣٤)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ١٢٦)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ»

لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١١).

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ٢٥٩).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢ ص ٥٤٤): (فَبَانَ

بِهَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُمْ كَانُوا طَالِبِينَ حِينَ صَلَّوْا رُكْبَانًا). اهـ

قُلْتُ: فَإِنَّ الْمُضْطَرَّ فِي السَّفَرِ، أَوْ الْحَضَرِ، فَيُصَلِّي رَاكِبًا عَلَى دَابَّتِهِ، أَوْ رَاحِلَتِهِ،

أَوْ سَيَّارَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ يَوْمِيَّ إِيْمَاءَ بِرَأْسِهِ أَيْنَمَا تَوَجَّهَ. ^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ

أَلِيمٌ﴾ [النُّورُ: ٦٣].

فَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (وَجَدْتُ الْأَمْرَ الْإِتْبَاعَ). ^(٢)

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ٥٠٣): عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ:

(إِذَا خَافَ الطَّالِبُونَ أَنْ نَزَلُوا بِالْأَرْضِ فَوَتَّ الْعَدُوَّ صَلَّوْا حَيْثُ وُجِّهُوا عَلَى كُلِّ

حَالٍ). ^(٣)

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٢ ص ٥٤٥)، وَ«الْمُتَوَارِي عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ

الْمُنِيرِ (ص ١١٤)، وَ«جَامِعِ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٤ ص ٣٨٨).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٤٠٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) قُلْتُ: فَكَانُوا إِذَا خَشُوا الْعَدُوَّ، أَوْ غَيْرَهُ صَلَّوْا الْفَرِيضَةَ عَلَى دَوَابِّهِمْ رُكْبَانًا، يَوْمِيَّونَ إِيْمَاءَ بِرُؤُوسِهِمْ لِلرُّكُوعِ

وَالسُّجُودِ.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ رحمته فِي «السَّيْرِ» (ج ٢ ص ٥٠١)؛ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: (كُنَّا نُصَلِّي عَلَى ظُهُورِهَا حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِنَا، الْمَكْتُوبَةَ).
قُلْتُ: فَتُصَلِّي حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَحَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِكَ دَابَّتُكَ إِيمَاءً بِرَأْسِكَ لِصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنِيرِ رحمته فِي «الْمُتَوَارِي» (ص ١١٤): (فَإِنَّمَا اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ بِالطَّائِفَةِ الَّتِي صَلَّتْ؛ فَظَهَرَ لَهُ أَنَّهَا لَمْ تَنْزَلْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالِاسْتِعْجَالِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ).

* وَالنُّزُولُ يَنَافِي مَقْصُودَ الْجِدِّ فِي الْوُصُولِ، فَمِنْهُمْ: مَنْ بَنَى عَلَى أَنَّ النَّزُولَ لِلصَّلَاةِ مَعْصِيَةً لِلْأَمْرِ الْخَاصِّ بِالْجِدِّ، فَتَرَكَهَا إِلَى أَنْ فَاتَتْ وَقْتُهَا لَوْجُودِ الْمُعَارِضِينَ، وَمِنْهُمْ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ دَلِيلِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَوُجُوبِ الْإِسْرَاعِ فِي هَذَا السَّيْرِ، فَصَلَّى رَاكِبًا.

* وَلَوْ فَرَضْنَاهَا صَلَّيْتَ نَازِلَةً لَكَانَ ذَلِكَ مُضَادَّةً لِمَا أَمَرَ بِهِ ﷺ. وَهَذَا لَا يُظَنُّ بِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى قُوَّةِ أَفْهَامِهِمْ، وَحُسْنِ اقْتِدَائِهِمْ). اهـ.
قُلْتُ: وَالْأَثَرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَيُؤَكِّدُ بِالْقِيَاسِ أَيْضًا.^(١)

(١) فَصَلُّوا رُكْبَانًا، وَهَذَا دَلٌّ عَلَيْهِ الْأَثَرُ فِي الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ.

وَأَنْظُرْ: «الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِابْنِ أَبِي صُفْرَةَ (ج ١ ص ٤٤١).

قُلْتُ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الدَّابَّةِ، وَيُرَخَّصُ فِي ذَلِكَ مَنْ أَجَلَ الْإِسْرَاعِ فِي السَّيْرِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٣٦)؛ بَابُ: صَلَاةِ الطَّالِبِ^(١) وَالْمَطْلُوبِ^(٢) رَاكِبًا وَإِيمَاءً.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رحمته فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ٣٥٨)؛ أَيُّ: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ صَلَاةِ الطَّالِبِ، وَصَلَاةِ الْمَطْلُوبِ.

قُلْتُ: فَصَاحِبُ الْحَاجَةِ صَلَاتُهُ رَاكِبًا أَوْ لَى مِنْ صَلَاتِهِ نَازِلًا.
* فَالْمُضْطَرُّ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ، وَلَا يَنْزِلُ وَيُصَلِّي بِالْأَرْضِ إِلَّا فِي مَكَانٍ آمِنٍ فِي الْمِنْطَقَةِ؛ مِثْلُ: مَحَطَّاتِ الْبَتْرُولِ وَعَيْرِهَا.

قُلْتُ: وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ عَلَيْهِ، وَيَخَافُ الضَّرْرَ عُمُومًا، فَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي سَيَّارَتِهِ وَهِيَ تَسِيرُ لِلضَّرُورَةِ.

* فَإِذَا خَافَ الطَّالِبُ أَنْ يَفُوتَهُ الْعَدُوُّ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَاكِبًا وَإِيمَاءً.^(٣)

* وَإِذَا الْمَطْلُوبُ مِنَ الْعَدُوِّ خَافَ الْاسْتِيْلَاءَ عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ رَاكِبًا

وَإِيمَاءً.

(١) الَّذِي يُرِيدُ الْاسْتِيْلَاءَ عَلَى الْعَدُوِّ، وَاللُّحُوقَ بِهِ.

(٢) الَّذِي يُرِيدُ الْعَدُوُّ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَيْهِ، وَيَقْبِضَهُ.

وَأَنْظُرْ: «عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٥ ص ٣٥٨).

(٣) أَيُّ: يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ يَوْمئِذٍ إِيمَاءً.

قُلْتُ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَطْلُوبِ، وَالطَّالِبِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٣٧): (فَإِنَّهُ قَيَّدَهُ

بِخَوْفِ الْفُوتِ وَلَمْ يَسْتَنْ طَالِبًا مِنْ مَطْلُوبٍ). اهـ

قُلْتُ: وَإِذَا خَافَ أَنْ تَفُوتَهُ الصَّلَاةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ رَاكِبًا فِي سَيَّارَتِهِ لِلْحَاجَةِ،

فِيَوْمِيءِ إِيْمَاءٍ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ فِي السَّفَرِ، وَالْحَضَرِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(١٧) عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: (كَانَ ثَابِتُ بْنُ السَّمْطِ، أَوْ السَّمْطُ بْنُ

ثَابِتٍ فِي مَسِيرٍ فِي خَوْفٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّوْا رُكْبَانًا، فَزَلَّ الْأَشْتَرُ^(٢)، فَقَالَ: مَا

لَهُ؟ قَالُوا: نَزَلَ فَصَلَّى، قَالَ: مَا لَهُ خَالَفَ؛ خُولِفَ بِهِ!).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٠٨) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ قَالَ:

حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ الْكِنْدِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٣٧)، وَالْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي»

(ج ٥ ص ٣٥٩).

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (ج ٢ ص ٥٤٤)، وَ«الْمُتَوَارِي عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ

الْمُنِيرِ (ص ١١٤)، وَ«الْتَّمِهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ٢٨٣).

(٢) وَهُوَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْتَرُ النَّخَعِيُّ، وَالْأَشْتَرُ لِقَبِّهِ.

انظُرْ: «السَّيْرُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٣٤)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ١٢٦)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»

لِابْنِ حَجْرٍ (ج ١٠ ص ١١).

(١٨) وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي مَاءٍ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، فَلْيُصَلِّ، وَلْيُومِئْ بِرَأْسِهِ إِيمَاءً، وَلَا يَسْجُدْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧٤ و ٥٧٥) مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٩) وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ الْمَكْتُوبَةَ عَلَى الدَّابَّةِ، مُقْبِلًا إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا مُدْبِرًا عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا، أَوْ خَائِفًا، فَلْيُصَلِّ عَلَى دَابَّتِهِ مُقْبِلًا إِلَى الْبَيْتِ غَيْرَ مُدْبِرٍ عَنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧٢ و ٥٧٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٢٠) وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: قَوْمٌ مُسَافِرُونَ أَمَامَهُمْ مَطَرٌ، يُصَلُّونَ عَلَى دَوَابِّهِمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءُوا، قُلْتُ: أَيَمْسَحُونَ بِالتُّرَابِ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَاءً؟ قَالَ: نَعَمْ^(١).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) يَعْنِي: يَتِيمَمُونَ لِلصَّلَاةِ، وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ، لِلضَّرُورَةِ فِي السَّفَرِ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَبَوَّبَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٥٧٢)؛ بَابُ: هَلْ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ
عَلَى الدَّابَّةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَإِلَى غَيْرِهَا، وَكَيْفَ الصَّلَاةُ؟. يَعْنِي: عَلَى الرَّاحِلَةِ.

(٢١) وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّيْرِ» (ج ٢ ص ٥٢٠)؛ قُلْتُ:
لِلأَوْزَاعِيِّ: (رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، وَخَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَوْتَ مِنَ الْبَرْدِ، وَالثَّلْجِ، وَكَيْسَتْ
بِهِ جِرَاحَةٌ، أَيَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي؟. قَالَ: نَعَمْ).

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّيْرِ» (ج ٢ ص ٥٢٠): (وَسَأَلْتُ: هَشَامَ
بْنَ عُرْوَةَ وَغَيْرَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: مِثْلَ ذَلِكَ)؛ يَعْنِي: يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّيْرِ» (ج ٢ ص ٦٢٠): وَسُئِلَ الأَوْزَاعِيُّ
عَمَّنْ انْتَبَهَ مِنْ نَوْمَتِهِ، وَعَفَلْتِهِ، وَهُوَ جُنُبٌ، فَأَشْفَقَ إِنْ اغْتَسَلَ، وَتَوَضَّأَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ
أَوْ غَابَتْ؟. قَالَ الأَوْزَاعِيُّ: (يَتَيَّمُّ، وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ قُبَيْلَ فَوَاتِ وَقْتِهَا).

وَقَالَ الولِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: فَذَكَرَ ذَلِكَ: لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيِّ؛ فَأَخْبَرَنِي عَنْ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: (يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي).^(١)

(٢٢) وَعَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الَّذِي فِي الْمَاءِ، وَالطِّينِ يَوْمِي إِيمَاءً).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣٠).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٩٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ

حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١)	جَوْهَرَةُ نَادِرَةٌ.....	٥
(٢)	فَتْوَى الْعَلَامَةِ الْفَقِيهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ فِي تَحْرِيمِ مُعَادَاةِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي مَسَائِلَ فِئَهِيَّةٍ.....	٦
(٣)	فَتْوَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْحَاجَةِ.....	٨
(٤)	فَتْوَى شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي السَّيَّارَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ.....	١٠
(٥)	فَتْوَى شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ فِي سُقُوطِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ لِلْمُسْلِمِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ، وَصَلَاةِ النَّفْلِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ.....	١١
(٦)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَخْذِ بِالرُّخْصِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الدِّينِ.....	١٢
(٧)	التَّمْهِيدُ فِي أَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاقِعَ الْخِلَافِ، لَا حِفْظَ مُجَرَّدِ الْخِلَافِ، فَإِنَّ الْمُقَلِّدَةَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَحْفَظُونَ الْخِلَافَ، لَكِنْ لَا يَعْرِفُونَ مَوَاقِعَ الْخِلَافِ، فَهُمْ يَذْكُرُونَ الْإِجْمَاعَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ بِجَهْلٍ بَالِغٍ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.....	٣٢

- (٨) الْمُقَدِّمَةُ ٣٨
- (٩) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ رَاكِبًا حَيْثُمَا
تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمِيٌّ بِرَأْسِهِ إِيْمَاءً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ
عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي الْخَوْفِ، وَالْمَطَرِ، وَالطِّينِ، وَالْعُبَارِ، وَالْحَرِّ، وَالْبَرْدِ،
وَالرِّيَّاحِ، وَالْإِزْدِحَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لِرَفْعِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ عَنِ الْمُسْلِمِ
..... فِي الدِّينِ

